الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية و بنوك

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

آلية استعمال التحليل المالي لضمان أفضل أداء و أصوب قرار

دراسة حالة مؤسسة نفطال- سعيدة -

من إعداد الطالبتين:

* شاوي منال

*بریاح زهرة

تحت إشراف:

* معراجي عبد الملك

لجنة المناقشة

الاستاذ..... عتيق شيخ - رئيسا -
الاستاذ..... معراجي عبد الملك - مشرفا-
الاستاذ..... رزين عكاشة - ممتحنا-

السنـــــة الجامعيـــــة
2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يسعني و أنا أقدم خلاصه مجهودي إلا أشكر الله وحده على توفيقه و على إمدادنا بالقوة و الإرادة لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان العظيم إلى أستاذي المشرف الدكتور

" معراجي عبد المالك "

لما بذله معنا من جهد و وقت، و توجيهاته و نصائحه القيمة، فقد كان حاضرا معنا في كل مراحل إنجاز هذا العمل

كما لا أنسى جزيل الشكر و التقدير لكل العاملين بالمؤسسة نفطال سعيدة بدون استثناء

إلى جميع أساتذة و الأصدقاء و الزملاء خاصة دفعة ماستر" مالية و بنوك 2021" جامعة سعيدة

إلى من أعانني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد شكرا جزيلا.

الإهداء

* لصاحب سيرة عطرة وعقل مستنير أطال عمره، لأنه يحظى بالمركز الأول في تلقي التعليم العالي (والدي العزيز).

* لمن وضعني على طريق الحياة، هداني واعتني بي حتى كبرت (أمي العزيزة)، بارك الله في روحها.

* بالنسبة لإخوتي الذين كان لهم تأثير كبير على العديد من العقبات والصعوبات، ولم يترددوا.

* بالنسبة لجميع أساتذتي المحترمين في التواصل معي.

منال

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي هذا العمل الى :

من ربتني وأنارت دربي وأعناتني بالصلوات والدعاء ، الى أغلى انسانة في هذا الوجود أمي الحبيبة

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني وأوصلني الى ما أنا عليه أبي سندي أدامه الله لي

الى جدتي محفزتي أطال الله عمرها

الى روح جدي الغالي رحمه الله

الى اخوتي وأخواتي دون استثناء والى أصدقائي وأحبائي

ولا أنسى بالذكر أستاذي الفاضل

زهرة

ملخص :

" آلية استعمال التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية لضمان أفضل أداء و أصوب قرار"

دراسة حالة مؤسسة نفطال سعيدة

تهدف هذه الدراسة إلى دور التحليل المالي في أداء المؤسسة و اتخاذ أصوب قرار يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة و الضعف والعمل على تصحيحها ، يمكننا اعتبار أدوات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر للانحراف لتحسين الوضع المالي المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و إعطاء أفضل أداء.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء ، اتخاذ القرار.

Résumé :

« **Le mécanisme d'utilisation de l'analyse financière dans l'institution économique pour garantir la meilleure performance et la bonne décision** »

étude de cas de la Naftal Saida

Cette étude vise de connaitre le rôle de l'analyse financière dans la performance de la bonne décision L'analyse financière est l'une des techniques de gestion financière, elle a pour but de diagnostique et analyser la situation financière dans les institution pour connaitre les forces et faiblesses et corriger les erreurs , Nous pouvons considère les outils de l'analyse financière le moyen de la détection de n'importe quel déviation pour l'amélioration de la situation financière au future ,permettant l'administration de prendre les bonne décision pour une meilleure performance .

Les mots clés : l'analyse financière , évaluation des perfomances , la prise de décision.

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

	العنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية المالية العامة	20
02	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	25
03	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	27
04	جدول تدفقات أموال الخزينة (طريقة المباشرة)	31
05	جدول تدفقات أموال الخزينة (طريقة المباشرة)	32
06	ميزانية المالية (الأصول سنة 2009)	82
07	ميزانية المالية (الخصوم سنة 2009)	84
08	ميزانية المختصرة (الأصول و الخصوم سنة 2009)	85
09	جدول حسابات النتائج سنة 2009	89
10	جدول الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	95
11	جدول يوضح مقياس ليكارت الخماسي	98
12	جدول يوضح الاتجاه العام لإجابة المستجوبين حسب مقياس ليكارت الخماسي	99
13	جدول يوضح قيمة معامل ألفا كرومباخ	99
14	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس	100
15	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	101
16	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير طبيعة المستجوب	103
17	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	104
18	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الاستفادة من التكوين	105
19	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الامكانيات الماديةالمتوفرة	106
20	جدول يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير مواكبة التطورات التكنولوجية	107
21	جدول يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات البعدالأول النموذج الأوتوقراطي	109
22	جدول يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات البعد الثاني النموذج الديموقراطي	110

23	جدول يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات البعدالثاني النموذج الحر	111
24	جدول يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات محور أداء العاملين	112
25	جدول يوضح معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل	113

قائمة الاشكال

	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع عينة الراسة حسب متغير الجنس	101
02	توزيع عينة الراسة حسب متغير الفئة العمرية	102
03	توزيع عينة الراسة حسب متغير المؤهل العلمي	103
04	توزيع عينة الراسة حسب متغيرالرتبة الوظيفية	104
05	سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة في شركة نافطال	105
06	الاستفادة من التكوين في شركة نافطال	106
07	الامكانيات المادية المتوفرة في شركة نافطال	107
08	مواكبة التطورات التكنولوجية في شركة نافطال	108

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر و التقدير	
الملخص	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي	3
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته	3
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي	5
المطلب الثالث: أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي	6
المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي	9
المطلب الأول: مجالات التحليل المالي	9
المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	11
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي	12
المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF*	12
المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها	13
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	22
المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة	29

خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرار	
مقدمة الفصل	38
المبحث الأول: التقييم المالي للأداء و اتخاذ القرار	39
المطلب الأول: ماهية كل من تقييم الأداء و اتخاذ القرار	39
المطلب الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء و اتخاذ القرار	44
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار	47
المبحث الثاني: الأدوات التقليدية للتحليل المالي	50
المطلب الأول: نسب السيولة	51
المطلب الثاني: نسب الربحية	52
المطلب الثالث: نسب النشاط و نسب الهيكل المالية	53
المبحث الثالث: الأدوات الحديثة في التحليل المالي	54
المطلب الأول: نسب السوق	54
المطلب الثاني: مقارنة القوائم المالية	56
المطلب الثالث : الموازنة التقديرية	57
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة نفطال سعيدة	
المبحث الأول : لمحة عن مؤسسة نفطال	73
المطلب الأول: موقع و نشأة مؤسسة نفطال	73
المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي	74
المطاب الثالث: فروع و نشاطات مؤسسة نفطال	80
المطلب الرابع : البرامج الإلكترونية المستعملة داخل المؤسسة	81
المبحث الثاني : إعداد و تحليل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج	82
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية و الميزانية المختصرة	82
المطلب الثاني: التحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية	86

المطلب الثالث : إعداد و تحليل جدول حسابات النتائج	87
المبحث الثالث: تحليل البيانات باستخدام spss	94
المطلب الأول : الدراسة الأساسية	94
المطلب الثاني : مجتمع و عينة البحث	95
المطلب الثالث : التحليل الإحصائي لبيانات و إختبار الفرضيات	100
الخاتمة	118
قائمة المصادر و المراجع	
الملاحق	

المقدمة العامة

المقدمة العامة

أدت التطورات الاقتصادية إلى تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية و لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط مما استوجب تعزيزها بأدوات من أجل وضع الخطط المستقبلية و لتفادي الانحرافات حيث برز التحليل المالي كضرورة قصوى للنظرة الإستراتجية للمؤسسة.

في ظل المنافسة لم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق ربح فحسب بل الاستمرارية في السوق و لضمان ذلك يجب أن تكون نظرتها الإستراتيجية على كل المستويات من حيث تقييم الأداء المالي للمؤسسة فإن تقييم الأداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع (الأصول ، المطلوبات ، النشاط...) للوقوف على درجة التوافق بين هذه العناصر وتحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة مما يتطلب اعتمادها على التحليل الديناميكي شامل لقوائمها المالية من أجل معرفة نقاط القوة و الضعف و المعرفة الدقيقة لوضعيتها المالية و إعطاء مصداقية و دقة لقوائمها المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات و هو ما يجسده و يسعى إليه التحليل المالي من خلال قراءة و دراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها ، و إن اتخاذ القرار يحتاج إلى تخطيط أنشطتها (وضع الأهداف المرجوة و تحديد الخطوات اللازمة لبلوغها)، فهناك صعوبات تصاحب عملية اتخاذ القرارات في العالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد و لذلك يجب عدم اتخاذ أي قرار إلا بعد إجراء دراسة معمقة و تحليل رقمي للقوائم المالية و إعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية والبيانات المتبعة .

يمكننا اعتبار أدوات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر للانحراف لتحسين الوضع المالي المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و إعطاء أفضل أداء.

الإشكالية:

كيف يمكن استعمال آلية التحليل المالي في المؤسسة لضمان أفضل أداء و أصوب قرار؟ و ما هو واقع ذلك بمؤسسة نفطال سعيدة ؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

– ما هي القوائم المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

– فيما تتمثل أهم أدوات التحليل المالي المساعدة في تقييم أداء و اتخاذ القرار من أجل ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المشار إليها سابقا تم وضع فرضيات التالية:

– عملية التحليل المالي بواسطة القوائم المالية تظهر الوضعية المالية للمؤسسة.

– استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان "آلية استعمال التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية لضمان أفضل أداء و أصوب قرار"دراسة حالة لمؤسسة نفطال سعيدة" ، أهم الأدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المؤسسة لمعرفة مدى مساهمتها في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب لتفادي حدوث العجز المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

– إن الموضوع المختار ذو وضعية مالية و من ثم يتعلق بنوع الاختصاص الذي ندرسه.

– معرفة الوضعية المالية في المؤسسة و مدى قدرتها على التحكم في التدفقات المالية.

– الرغبة الشخصية للتعرف و الإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.

أهمية و أهداف الدراسة:

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة:

– يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات.

– التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقي إهتماما كبيرا في ميدان التسيير و الإدارة المالية في المؤسسة.

– أهمية التحليل المالي و التي تكمن في القدرة على التشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.

– التحليل المالي أداة فعالة في تقييم أداء المالي و اتخاذ القرارات للمؤسسات.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار .
- الوقوف عند فعالية وأهمية هذه التقنية.
- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة.
- التأكيد على أهمية التحليل المالي بإعتباره أداة لتقييم الأداء و اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و إسقاطها على الحالة التطبيقية .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي و التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم، و لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة، أما المنهج التحليلي و الإحصائي فقد استخدمناهم في الجانب التطبيقي و ذلك لتحليل القوائم المالية و مختلف المعلومات باستخدام برنامج spss.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة صارة قدوري 2015** دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مذكرة ماجستير، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح لنا نقاط القوة و نقاط الضعف و من خلاله يستطيع متخذ القرار اتخاذ قرراته باعتماد على هذا التحليل.

2. **دراسة لزعر محمد سامي** 2012 التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير، فقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي ، من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد أهم الأدوات التي يمكن استخداما بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الوصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القررات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحنها سابقا و للنتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

– فصلين نظري و فصل تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث:

– الأول يتضمن مدخل للتحليل المالي أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى استعمالات التحليل المالي التي تتمثل في المجالات و أهم الأهم الأطراف المهتمة من هذا التحليل و إبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها، و المبحث الثالث يتضمن القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF المتمثلة في الميزانية المالية وعناصرها و كذا جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة و حسب الوظيفة) و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير رؤوس الأموال.

– قسم الفصل الثاني لثلاث مباحث و الذي يتضمن التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة و أداة لاتخاذ القرار و الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث:

– الأول ماهية تقييم أداء و اتخاذ القرار ، و الثاني يتضمن الأدوات التقليدية للتحليل المالي المتمثلة في النسب المالية و من أهمها نسب السيولة و نسب الربحية ونسب النشاط و الهيكلة المالية ، أما ثالث فيتضمن أهم الأدوات الحديثة باعتبارها أدوات الكشف المبكر للانحراف لتحسين الوضع المالي المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة ففي الوقت المناسب و إعطاء أفضل أداء و منها نسب السوق، مقارنة القوائم المالية، الموازنات التقديرية .

– أما في الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة حالة لمؤسسة نفطال سعيدة ، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

الأول لمحة عن مؤسسة نفطال: التعريف بالمؤسسة نفطال، الموقع الجغرافي للمؤسسة ،الهيكل التنظيمي و فروع و نشاطات مؤسسة نفطال و أهم البرامج الالكترونية المستعملة ، و الثاني يتضمن إعداد و تحليل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج، أما المبحث الثالث تحليل البيانات باستخدام برنامج spss (النماذج القيادية وتأثيرها على أداء العاملين) .

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للتحليل المالي

مقدمة الفصل:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة و الضعف والعمل على تصحيحها و التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي .

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي .

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها ، لأنها تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن

طبيعة التحليل المالي هي عبارة دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته.

أولا: لمحة تاريخية عن التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسين قدرة المؤسسة على الوفاء بديوها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل ، وظهرت في بداية العشرينيات (20) من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929- 1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي ، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية لكل قطاع". وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن (20) كالتالي :

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتجديد خطر استعمال أموالهم "بصفة أكثر دقة.

- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.

– في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين نوعية المعلومات [1]

المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين ، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن "لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل الديناميكي أي " دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات والمقارنة نتائجها".

ثانيا : أسباب نشأته

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

–**الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تحمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحليلهذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها .

– **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

–**الأسواق المالية:** تتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

[1] منير شاكر محمد، والأخرون، التحليل المالى: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ، ص10.
[2] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان ،2004، ص 23

– **الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة المساعدة المصارف.

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي.

أولا: مفهوم التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف لتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول : يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بتا المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل..[1]

التعريف الثاني : يعتبر من مواضع الإدارة المالية، وضرورة للتخطيط المالي السليم ، فهو تشخيص الحالة المالية للمؤسسة الفترة زمنية معينة (فصل ، سنة .....) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.[2]

التعريف الثالث : التحليل المالي هو عملية تحويل كم هائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار[3].

التعريف الرابع: التحليل المالي على انه مدخل أو نظام التشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:

– الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقية الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي؛

– التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل؛

– تقييم أداء الإدارة.[4]

[1] الحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 21.

[2] ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، بدون سنة النشر ،ص 134.

[3] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر ،1990،ص 65.

[4] الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبة ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص 03.

بعض المختصين يرون أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب المعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية.

هذا التعريف يشبه التعريف السابق في أن التحليل المالي هو أداة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، لكن يعتبر ويختصر التحليل المالي في النسب المالية وفي حين أن التحليل المالي لا يختصر على النسب المالية فقط بل هو أوسع، مختصون آخرون يرون أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصولعلى معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل..[1]

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل , قائمة التدفقات وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات المحاسبية كالتضخم و النمو.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

– يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطاتالاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد لرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛

– يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة؛

– تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل؛

– تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

أولا: أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

[1] عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008، بدون بلد النشر، ص 232.

أ- الأهداف الداخلية[1]

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة؛

- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية ؛

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير

المالي للفترة تحت التحليل؛

- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛

- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة؛

- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛

- توفير المعلومات والبيانات السياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار،الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ب: الأهداف الخارجية :

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديوها؛

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميزبها المؤسسة؛

- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

[1] باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،1996، ص 7.

– تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة . هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي ولكن بصفة عامة ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي[1]:

• هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة ؟ ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين:

فالأولى مرتبطة بمعرفة إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القريب وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الحزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

أما الثانية فمرتبطة بشكل تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون أي تحديد الهيكلة المالية[2]

ثانيا: خطوات المتبعة في التحليل المالي:

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي:[3]

– **تحقيق هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومديأهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، فنجاح العملية التحليليةيعتمد على تحديد الهدف بدقة.

– **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، بمعنى أوضح تحديدعددالسنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛

– **اختيار أسلوب التحليل المناسب** : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، منها استخدام أسلوبالنسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائلوعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

– **إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاويةالتحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص11

[2] عبد الغفار حنفى، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للإدارة المالية ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

– **التوصل إلى الاستنتاجات :** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن؛

– **صياغة التقارير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع نتائج المتوصل إليها.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي:

ومن مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي : [1]

• **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عندوضع تقديراته المستقبلية؛

• **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين). وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض ، فيقوم بتقييمه وبناء قراراه بخصوص هذه العلاقةاستنادا إلى نتيجة هذا التقييم؛

• **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهميةالجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها؛

• **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجةالانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما؛

• **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تعتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة،والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

[1] هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ،2000، ص 159

المطلب الثاني : الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهتمة به في:

1) الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها:

- **إدارة المؤسسة:**

حيث تتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

- **العاملون في المؤسسة :**

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.

- **المساهمون** :يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2) الأطراف الخارجية: وهم

- **الدائنون:**

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة او الاكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدر إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرفعلى مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر سنة فيهتم المقرض التأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل. [1]

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2010. ص 78.

• **الموردون:**

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه م واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

• **العملاء:**يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان .

• **الهيئات الرقابية:**

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

• **مصلحة الضرائب:**

تتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول المتعلقة على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع. [1]

[1] صادق الحسنى، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان، 1998، ص128.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

يمكن الحصول على النتائج ومعالجتها باستعمال وسائل معينة وبعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل خارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة. [1]

1) نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المحلل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؟
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

2) نتائج التحليل الداخلي: يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية :

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التموين أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي في ظل SCF*

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظته واستنتاجاته في المعلومات المشتقاة من:

- الوثائق الحسابية للمؤسسة وخاصة القوائم المالية الهامة مثل الميزانية المالية وحسابات النتائج إلى جانب جدول التمويل الذي يعتبر مهما جدا للقيام بتحليل ديناميكي وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملاحق ومحتوياتها.
- طرق التحليل المقترحة حسب الدراسات والاستعمالات في الواقع منذ الفترات السابقة.
- النسب النموذجية المقترحة من جهات مختصة (خبراء، محاسبين، بنوك...)

[1] أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 170

– مؤشرات وعناصر عن وضعية الاقتصاد والجوانب القانونية للنشاط: نسب الفائدة، الأموال، الجوانب القانونيةالمرتبطة بالمؤسسة ونشاطاتها، مشتركة، فردية، فرعية، علاقات مع المالكين... إلخ.

المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها

قبل التطرق إلى الميزانية المالية نتطرق إلى إعطاء نظرة شاملة عن النظام المحاسبي المالي .

أولا : لمحة عن النظام المحاسبي المالي.

1) تعريف النظام المحاسبي المالي

لقد تعددت التعاريف عن النظام المحاسبي المالي من أهمها ما يلي:

هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضيعة خزينتها في نهاية السنة المالي.[1]

2) أهداف النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من الأهداف

المرجو تحقيقها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛

– يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛

– العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

– يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

*SCF: النظام المحاسبي المالي .

ثانيا : الميزانية المالية .

إن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لاتأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة ، ولا لمبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام بعدة تعديلات من أجل الوصول إلى الميزانية المالية .

1) تعريف الميزانية المالية:

[1] الجريدة الرسمية، العدد 19–15 مارس 2009، ص50.

تعرف الميزانية المالية على أنها "جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين ".[1]

كما تعرف على أنها "جزء يتعلق بفترة معينة غالبا لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة, مالها وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية, ويعنى مبلغ الأموال التي يمتلكها".[2]

وتعرف أيضا أنها جدول يشمل على جانبين جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع اعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ السنوية.[3]

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والمخزنات أو الحقوق المكونة الاستخدمات واستعمالات المؤسسة.

كما يحتوي على عمودين, الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للبينة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

2) ترتيب عناصر الميزانية :

أولا : الأصول:

تعريف الأصول في النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي : " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية ".

وتصنف الأصول إلى :

أ) أصول غير جارية:

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وكذلك الأصول التي تم حيازها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة .

ب) أصول جارية:

[1] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص08

[2] ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 45.

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية .

ثانيا: الخصوم:

تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفتها المادة 22 كالتالي :" تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما.

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية التاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.[1]

3) عناصر الميزانية :

تتضمن الميزانية المالية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة, وتقدم موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تضم معطيات السنة المالية الماضية سيعني أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر الثانية حسب النظام المحاسبي المالي.

1. حسابات المجموعة الثانية (الأصول الثابتة).

تكون أرصدة حسابات الأصول الثابتة عادة مدينة وتضم الحسابات التالية:

دا 20- حساب القيم المعنوية وفرق الاقتناء يضم مصاريف البحث والتطوير الخاصة بالقيم الثابتة، أنظمة الإعلام الآلي، الماركات التجارية والبراعة الصناعية، شهرة المحل وقيم ثابتة معنوية ويتفرع إلى : حا 203(مصاريف تطوير القيم الثابتة)، د/ 204 (برامج وأنظمة الإعلام الآلي والحسابات المماثلة)، ح/ 207 (فرق الاقتناء أو شهرة المحل).

د/21- القيم الثابتة المادية: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء أو تكلفة الاقتناء في تاريخ دخول الأصول.

ويتفرع هذا الحساب إلى : حا 211 أراضي، ح/ 212 قييئات أراضي، ح 213 مباني /214 تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية، حا 218 قيم ثابتة مادية أخرى وتظم معدات نقل، تجهيزات، وأثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع، وقيئات وتركيبات.

ح/22- القيم الثابتة المتنازل عنها:

[1] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي ، الجزائر، ص 11

القيم الثابتة المادية أو المعنوية الموضوعة للتنازل تدخل في حاب 22 و بنفس الشروط الخاصة بالحسابين 20 و21. يضم حساب 221 أراضي للتنازل، حساب 223 بنايات للتنازل، حساب 225 تعييئات تقنية، حساب 228 قيم ثابتة أخرى للتنازل، وحساب 229 حقوق المتنازل.

ح/23- القيم الثابتة الجارية: يضم هذا الحساب القيم الثابتة المادية الجارية أو التي هي قيد الإنجاز، وكذلك القيم الثابتة المعنوية الجارية بالإضافة إلىالتسبيقات التي تم دفعها من اجل الحصول على القيم الثابتة.

ح/26- حقوق متعلقة بالمساهمات: يضم هذا الحساب، سندات المساهمة وأشكال أخرى للمساهمة، حقوق المساهمات داخل المجموعة حقوق المساهمة خارجالمجموعة، وحقوق أخرى متعلقة بالمساهمات.

ح/27- قيم ثابتة مالية أخرى:

يضم هذا الحساب أسهم القيم الثابتة للنشاطات، قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة، أسهم أو سندات قيم ثابتة أخرى ويقابله في الجانب الدائن إحدى الحسابات المالية .

ح/28- اهتلاك القيم الثابتة : يستعمل هذا الحساب المعالجة الاهتلاكات محاسبيا وذلك مع حسابات 20و 21 .

ح/29- تدني قيمة القيم الثابتة :

عندما يكون هناك نقص في قيمة القيم الثابتة يجعل حساب 29 دائنا، ويقابله في الجانب المدين د/ 68 وذلك حسب الحالة (مخصصات الاستغلال، مخصصات مالية، مخصصات استثنائية).[1]

2. حسابات المجموعة الثالثة: حساب المخزونات والحسابات الجارية:

تقسم حساب 30 البضائع، حساب 31 مواد أولية ولوازم، حساب 32 تموين آخر من المواد المستهلكة، 321 و 322 اللوازم المستهلكة و 326 الأغلفة، حساب 33 المنتجات الجارية، حساب 34 إنتاج الخدمات الخارجي، إنتاج مصنع من طرف المؤسسة يشمل حساب 351، إنتاج وسيط، حساب 355 إنتاج تام، حساب 358 إنتاج متبقي أو مواد قابلة للاسترجاع بالإضافة إلى الحسابات 38، 36 ، 37 بالإضافة إلى د/ 39 تدني القيمة الخاصة بالمخزونات.

3. حسابات المجموعة الرابعة:

- حسابات الغير:

تضم المجموعة الرابعة حسابات عديدة وهي:

[1] مراد حمزة, رابحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص ص: 16-22

• حساب 40 المورد والحسابات التابعة له: يضم هذا الحساب موردي البضائع والخدمات، أوراق الدفع، موردي

الخدمات، وموردي الأعباء القابلة للدفع لأجل، التخفيضات والحسومات بالإضافة إلى التسبيقات المدفوعة للحصول على مواد أولية وسلع بالإضافة إلى موردي الاستثمارات.

• حساب 41 الزبائن والحسابات التابعة: يضم هذا الحساب الزبائن، الزبائن المشكوك فيها، أوراق القبض، زبائن الفواتير قيد التحرير، زبائن الأعمال قيد الإنجاز، تخفيضات وحسومات، تسبيقات محصلة من الغير.

• حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة: يسجل هذا الحساب المكافآت المستحقة، تسبيقات ، معارضة على الأجور، أموال الخدمات الاجتماعية، وأعباء للدفع.

• حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة : ويضم حساب الهيئات الاجتماعية، أعباء للدفع، إيرادات للتحصيل.

• حساب 44 الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية: يسجل هذا الحساب العمليات التي قامت بتا المؤسسات العمومية ذات الصيغة العمومية.

• حساب 45 الشركاء: يضم هذا الحساب حا 451 عمليات المجموعة، ح 455 الشركاء، حسابات جارية،

ح/456 الشركاء–عمليات خاصة لرأس المال، ح 457 شركاء، حصص دفع، ح 458 الشركاء – عمليات جماعية .

• حساب 46 حسابات مختلفة مدينون – حسابات مختلفة دائنون : ويضم هذا الحساب مايلى[1]:

حقوق التنازل عن القيم الثابتة، ديون اقتناء سندات توظيف، ديون الحصول على أدوات الخزينة.

• حساب 47 الحسابات الوسيطية – مبالغ في انتظار التحميل: يسجل في هذا الحساب العمليات التي هي في انتظار التحميل والتي تتطلب معلومات إضافية لتحميلها بصفة عقلانية.

ح/48 أعباء وإرادات مسجلة مقدما: يسجل في هذا الحساب الأعباء والإيرادات التي تخص دورات لاحقة في نهاية الدورة وتحمل على الحسابات المعنية مباشرة .

ح/49 نقص قيمة في حسابات الغير : عندما يكون هناك نقص محتمل في حسابات الغير تجعل الحسابات الفرعية بهذا الحساب دائنة.

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص15

4. حسابات المجموعة الخامسة- الحسابات المالية:

يضم هذا الصنف الحسابات المالية التالية

• ح/50 القيم المنقولة للتوظيف: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة اقتناء السندات، بالمقابل تجعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنة. [1]

• ح/51 البنوك والهيئات المالية: يجعل مدينا بقيمة التحصيل، ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات

• ح/52 الأدوات المالية: يجعل مدينا بقيمة الاقتناء، مقابل الحساب المالي المعني في الجانب الدائن. .

ح/53 الصندوق : يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة التحصيل ويجعل دائنا بقيمة المدفوعات النقدية .

د/54 السلف المستدينة والاعتمادات: يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأموال المدفوعة والميسرة من طرف المحاسبيين والمساعدين، مقابل جعل حساب الخزينة دائنا. .

د/58 تحويلات داخلية: يستعمل هذا الحساب في عملية التحويلات الداخلية وفي كل الحالات يجب أن يرصد هذا الحساب لأنه حساب وسيط فقط.

• ح/59 نقص قيمة الأصول المتداولة: يمكن استعمال هذا الحساب ومعالجته حسابيا بنفس طريقة معالجة ح 49 نقص القيمة في حسابات الغير.

5. حسابات المجموعة الأولى وتضم:

• حساب 10 رأس المال والاحتياطات: ويتفرع هذا الحساب إلى حساب رأس المال الخاص، فرق التقدير، فرق إعادة

التقدير، احتياطات، فرق الموازنة (فرق إعادة تقيم السندات)، حساب المستغل، حساب رأس المال المسجل غيرالمطلوب.

• حساب 11- حساب محول من جديد: يستعمل هذا الحساب في ترحيل جزء من الأرباح والخسائر التي قررها الجمعية العامة، بحيث يكون رصيد دائن في حالة محول من جديد ربح، ورصيد مدين في حالة محول من جديد خسارة.

• حساب 12- نتيجة الدورة : يجعل دائنا بقيمة الربح ويجعل مدينا بقيمة الخسارة، ويرصد هذا الحساب في الشركة حسب قرار توزيع النتيجة.

• حساب 13- الأعباء والإرادات المؤجلة: يسجل في هذا الحساب ما يلي:

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

131 إعانات التجهيزات، 133 ضرائب أصول مؤجلة، 134 ضرائب خصوم مؤجلة، 135 إيرادات وأعباء أخرى.[1]

حساب 15- مؤونات الأعباء خصوم غير متداولة: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة مؤونة الأعباء، وكذلك بقيمة المؤونات، الخاصة بالتقاعد ويقابله حساب مخصصات المؤونات مدينا. حساب 16- الديون: يجعل هذا الحساب دائنا بقيمة القروض الإجبارية، وكذلك بقيمة قرض عقد الإيجار - تمويل(حساب 167) وكذلك يجعل دائنا بقيمة الكفالات المدفوعة للبنوك. حساب 17- ديون متعلقة بالمساهمات: يجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو الشركات المساهمة وكذلك الديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم. ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط.

حساب 18- حساب ما بين الوحدات والفروع: يسجل في هذا الحساب العمليات المتعلقة بنشاطات الفروع والوحدات في ما بينها، ويجب أن يرصد هذا الحساب في نهاية الدورة.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص ص: 53-72.

الجدول رقم (01): جدول الميزانية المالية (الأصول)

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات أرصدةN
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء	207	2907- 2807
التثبيتات الغير المادية (المعنوية)	20خارج207	(280خارج 2807)
		(290خارج 2907)
التثبيتات المادية.	22 / 21 (خارج 222)	282 281، 291، 292
التثبيتات الجاري انجازها.	23	293
التثبيتات المالية:	265	
السندات الموضوعة موضع المعادلة المؤسسات المشاركة.		
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة بها .	26 (خارج 265، 269)	
السندات الأخرى المثبتة.	273/272/271	
القروض والاصول الاخرى غير الجارية.	276/275/274	
ضرائب مؤجلة على الأصل.		
مجموع الأصول غير الجارية		

الأصول الجارية المخزونات والجاري انجازها. **حسابات دائنة – الاستخدامات المماثلة** الزبائن. المدينون الأخرون. الضرائب ومشابهها. الأصول الجارية الأخرى. **الموجودات وما يماثلها** الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة.	30 إلى 38 41 (خارج 419) 409 مدين 44/ 43 / 42 (خارج 444 الى 448) 45 ،46 ،486 ،489 444. 445. 447 مدين 48 50 (خارج 509) 519 وغيرها من 59 المدينون 51/ مدين /54,53,52	39 491
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر ، ص 125

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج:

إن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة.. وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فان جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة: – تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية. – طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة) – تاريخ الإقفال. | – العملة التي يقدم بها.

ويتم تقديم جدول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح باجرا مقارنات مع السنة المالية السابقة.

1. **الدراسة التفصيلية لعناصر حساب النتائج (حسب الطبيعة) :**

إنتاج السنة المالية ويدخل في حسابه أربع حسابات (حسابات الإنتاج) وهي:

حـ70: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات

حـ72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان

حـ73: الإنتاج المثبت،أوإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة .

حـ74: إعانات الاستغلال.

ومما سبق فإن:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

إنتاج السنة المالية = حـ70 + حـ72 + حـ73+ حـ74.

إستهلاك السنة المالية: ويدخل في حسابه 3 حسابات وهي:

حـ60: المشتريات المستهلكة.

حـ61: الخدمات الخارجية، أي الخدمات المستلمة من الغير

حـ62 : الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

ومما سبق فإن:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + : الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

استهلاك السنة المالية = حـ60 + حـ61 + حـ62.

القيمة المضافة للاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج و استهلاك السنة المالية

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

= حـ70 + حـ72 + حـ73+ حـ74 – (حـ60 + حـ61 + حـ62)

إجمالي فائض الاستغلال : يعرف على أنه الموارد التي تحصلها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال .

القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

إجمالي فائض الاستغلال = عن القيمة المضافة للاستغلال – حـ 63 – حـ64

النتيجة العملياتية : هو مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية و انتاجية مضافا إليها النشاطات العملياتية

يعبر عنه بأنه إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أي أن:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + حـ 75 – حـ 65 – حـ 68 + حـ 78.

النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة ، حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية:

النتيجة المالية = حـ76 – حـ 66.

النتيجة العادية قبل الضرائب: هي نتيجة الانشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة دون خصم الضرائب. أي هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.[1]

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

[1] **https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html**

النتيجة الصافية للأنشطة العادية: و هي النتيجة الصافية وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – حـ(695 و698) – حـ(692 و693)

ملاحظة : معدل الضرائب هو 19% في المؤسسات الصناعية ، و 20% في المؤسسات التجارية

النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين حـ77 عناصر غير عادية (المنتجات) وحـ67 عناصر غير عادية (الأعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي القديم نتيجة خارج الاستغلال.

النتيجة غير العادية = حـ77 – حـ67.

صافي نتيجة السنة المالية : وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية.

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من ..... إلى.....

	N
المبيعات و المنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1 – إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	61 و 62
2 – استهلاك السنة المالية	
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
4 – إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	78
5 – النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6 – النتيجة المالية	
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	67
9 – النتيجة غير العادية	
10 – صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11 – صافي نتيجة المجموع للدمج (1)	
و منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

2. **دراسة التفصيلية لعناصر حساب النتتائج (حسب الوظائف) :**

هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال – كلفة المبيعات.

النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية – أعباء مالية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء الغير العادية + المنتوجات غير العادية.[1]

[1] **https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html**

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

معدل الادماج : هي مؤشر يوضح قدرة المؤسسة على انشاء ثروات انطلاقا من رقم اعمالها

حيث معدل الادماج = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم

نسبة المردودية المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب / رووس الاموال الخاصة (حـ/10)

نسبة المردودية الاقتصادية = اجمالي فائض الاستغلال/ الموارد الثابتة

الموارد الثابتة تمثل الحسابين حـ/10 و حـ/16

القدرة على التمويل الذاتي : و هي تبين مدى قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من خلال المصادر الداخلية

و يحب حسب طريقتيين

طريقة 1: من خلال اجمالي فائض الاستغلال :

البيان	المبلغ
اجمالي فائض الاستغلال	.....
ح/75 – ح/752	.....
ح/76 – (ح/ 765+ ح/ 767)	.....
ح/65 – ح/652	(.....)
ح/66 – (ح/665 + ح/667)	(.....)
الضرائب على الارباح ، ح/69	(.....)
القدرة على التمويل الذاتي	.....

طريقة 2 : من خلال النتيجة الصافية للسنة المالية

البيان	المبلغ
النتيجة الصافية للسنة المالية	.....
ح/78	(.....)
ح/752	(.....)
ح/ 765+ ح/ 767	(.....)
ح/68	.....
ح/652	.....
ح/665 + ح/667	.....
القدرة على التمويل الذاتي	.....

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموز

المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة

1. مفهوم جدول تدفقات الخزينة :

جدول تدفقات الحزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعية أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

أ) مكونات جدول تدفقات الخزينة: يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

– التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة

بالاستثمار والتمويل. – تدفقات الحزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من اجل اقتناء

استثمار وتحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).[1]

[1] WILD Etta ,McGraw– hill, Financial statementtnalysis, USA, 2005/ p 34

– التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض). ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها. وتتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض (لاستدانة) ، الرفع في رأس المال، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

تغيرات الحزينة= تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل. با عرض جدول تدفقات الخزينة:1

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحت ومحللين ماليين وغيرها، ولكن نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشروع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة : الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. | وهذا التحديد مرتبط خاصة بتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.

جدول(04) تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)[1]

الفترة	ن – 1	ن
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.....		
المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين.....		
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.....		
الضرائب على النتائج المدفوعة.....		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.....		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية.....		
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية.....		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.....		
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية.....		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.....		
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج.....		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.....		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات....		
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)		

أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية.....		

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية.....		
تغير أموال الخزينة في الفترة		

المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

جدول(05) تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)[1]

الفترة	ن – 1	ن
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية..... تعديلات خاصة: الاهتلاكات و المؤونات..... تغير الضرائب المؤجلة..... تغير المخزونات..... تغير الزبائن و الحقوق الأخرى..... تغير الموردين و الديون الأخرى..... القيمة الزائدة أو الناقصة للتنازل صافية من الضرائب.....		
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار..... مسحوبات عن شراء تثبيتات..... تحصيلات عن التنازل عن التثبيتات.....		
تدفقات أموال الخزينة الصافية المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين..... زيادة رأس المال نقدا..... إصدار قروض سندية..... تسديد قروض.....		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)		

[1] قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)		
أموال الخزينة عند الافتتاح ..... أموال الخزينة عند الإقفال ..... تأثير تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية.....		
تغير أموال الخزينة		

الجدول: جدول تدفقات أموال الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

جدول تدفقات الخزينة المقترح من طرف النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يميّز بين:

- الخزينة المتأتية من دورة الاستغلال
- الخزينة المتأتية من دورة الاستثمار
- الخزينة المتأتية من دورة التمويل.

أ. خزينة الاستغلال[1]:

وجود طريقتين لإعداد جدول تدفقات الخزينة ناتج من كون خزينة الاستغلال يمكن حسابها بطريقتين:

1. الطريقة الأولى: الانطلاق من النتيجة الصافية لحساب طاقة التمويل الذاتي ثم الأخذ في الاعتبار التغير في الاحتياج لرأس المال العامل.

خزينة الاستغلال = طاقة التمويل الذاتي – التغير في احتياج رأس المال العامل

$TR_{exploitation} = CAF - \Delta BFR$

2. الطريقة الثانية: الانطلاق من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يطرح منه التغير في الاحتياج في رأس المال العامل مع الأخذ في الحسبان المنتجات و الأعباء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الخزينة.

خزينة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال – التغير في احتياج رأس المال العامل

± المنتجات و الأعباء الأخرى للاستغلال التي تؤثر في الخزينة.

$\pm TR_{exploitation} = EBE - \Delta BFR$ Autres produits et charges liés à l'exploitation

.susceptibles d'entrainer une variation de trésorerie

[1] Hervé Hutin, La gestion Financière, éditions d'Organisation, 2000, page 173

ب. خزينة الاستثمار[1]:

الخزينة الناتجة عن عمليات الاستثمار و التنازل عن الاستثمارات (TI) تساوي مجموع :

- قيم التنازل عن التثبيتات المادية و المعنوية صافية من حيازات التثبيتات المادية و المعنوية.
- و قيم التنازل عن سندات المساهمة صافية من حيازات سندات المساهمة.

T I = Cessions − Investissements

إذا كانت حيازة الاستثمارات أكبر من قيمة الاستثمارات المتنازل عنها، يكون هذا التدفق سالبا.

الخزينة المتاحة: تساوي الفرق بين خزينة الاستغلال و خزينة الاستثمار، و هي تمثل درجة تغطية الاستثمارات بطاقة التمويل الذاتي.

ج. خزينة التمويل[2]:

الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل (TOF) تشمل:

- ارتفاع رأس المال
- إصدار القروض و الديون المالية الجديدة.

بعد طرح

- الأرباح الموزعة كحصص،
- و التسديدات،
- و التغير في الأقساط الأقل من سنة من الديون الطويلة الأجل.

TOF = Augmentation du capital + Emission Emprunts Nouveaux – Dividendes versés – Remboursements DLT − variation des parts de DLT à échéance de moins d'un an.

[1] نفس المرجع السابق ذكره

[2] نفس المرجع السابق ذكره

إذا كانت الأرباح الموزعة و التسديدات و التغير في الأقساط الأقل من سنة من الديون طويلة الأجل، أكبر من ارتفاعات رأس المال فإن خزينة التمويل تكون سالبة.
مع الإشارة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار الأثر الصافي لتغير معدلات الصرف على السيولة (Ecart de conversion).

المجموع الجبري لكل هذه العناصر يعطي التغير الصافي للخزينة.

التغير الصافي للخزينة = تغير خزينة الاستغلال+ تغير خزينة الاستثمار+ تغير خزينة التمويل

Variation nette de Trésorerie = ΔTE + ΔTI + ΔTF

جدول تدفقات الخزينة يقدم معلومات عن دخول و خروج النقدية خلال الدورة، فهو يفسر تشكيل تدفقات الخزينة و يزود المحلل المالي بالمعلومات عن نشاطات الاستثمار و التمويل الخاصة بالمؤسسة، ثم يبين طريقة تمويل الاستثمارات جزئية كانت أم كاملة من طرف خزينة الاستغلال، و هو بشكل عام خلاصة المعلومات الموجودة في الميزانية و جدول حسابات النتائج[1].
يمنح للمسيرين و المستثمرين و المقرضين و كل مستعملي القوائم المالية المعلومات التي تسمح لهم بتقييم قدرة المؤسسة على تكوين مداخيل صافية في المستقبل و على دفع حصص الشركاء...فهو إذن أداة للتقدير
و المعلومات التي يشملها جدول تدفقات الخزينة تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات، مما يمكنها من تقييم تنافسيته.

1 H. de la Bruslerie, Analyse Financière, Dunod, 3ème édition 2008, Page 299

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له وبينا أهدافه وبعض الجهات المهتمة به بالإضافة كذلك إلى أهم تقنياته التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغاياتها كذلك تطرقنا إلى مجالاته ، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بهما المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة والوظيفة) ، جدول تدفقات أموال الخزينة.

الفصل الثاني : التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرار

مقدمة الفصل:

يعتبر الأداء المالي من أبرز المفاهيم التي تحظى بالإهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء و الاستمرارية ، و كذلك يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ، كما يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المؤسسة و ضعفها ، كما يؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات و سلبيات أدائها الماضي لغرض تعزيز الإيجابيات و المعالجة و كذلك اتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء و رفع مستواه ، و إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة و لمواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف المرسومة.

من أجل ذلك قسم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: التقييم الأداء المالي و اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: الأدوات التقليدية للتحليل المالي.

المبحث الثالث: الأدوات الحديثة للتحليل المالي.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي و اتخاذ القرار.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أحد الركائز التي تشكل أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة ، و تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية ،من خلال هذا المبحث قمنا بتسليط الضوء على ماهية كل من تقييم الأداء و اتخاذ القرار في المطلب الأول و المراحل التي يمر بها كل من تقييم الأداء و اتخاذ القرار في المطلب الثاني و في المطلب الثالث العوامل المؤثرة عليهم

المطلب الأول: ماهية كل من تقييم الأداء و اتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و الأهداف و دور التحليل المالي في تقييم الأداء

أولا: مفهوم تقييم الأداء

تعددت مفاهيم تقييم الأداء و قد وجدتها في المصادر المختلفة كما يلي:

يراد بتقييم الأداء قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب عن تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.[1]

يعرف أيضا بأنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس نتائج المتحققة و مقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات و غالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق و ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب.

هناك من يرى أيضا في عملية التقييم نظام و أن نظام تقييم الأداء يتمثل في تلك" السلسلة من الأنشطة المخططة و المنظمة و المراقبة من أجل ملاحظة و قياس مساهمة أو مشاركة المستخدم في أهداف المنظمة"[2]

وفي هذا التعريف نلاحظ أنه ركز على الموارد البشرية ، و أن عملية التقييم تهدف إلى تحسين الأداء من خلال تحفيز الأفراد على للعمل أكثر.

إلى جانب التعاريف السابقة توجد تعاريف ترى بأن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى *المتعارف عليها* من تخطيط و تنظيم و دفع, و حسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء "يعتبر وظيفة

[1]– د.مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية 388 معيار التقويم الأداء في مختلف الوحدات الاقتصادية، دار للنشر و التوزيع عمان أردن ، الطبعة الأولى 1427هـ–2007م ، ص 31.

[2]– Laurent Belanger et al, G.R.H une approche globale et intégrée, ed gaetan Morin,3 impression, Québec, 1984,p 172.

إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة لتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة " [1]

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي:[2]

– الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

_ الكشف عن مواصلة الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء التحليل الشامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بهدف وضع الحلول المناسبة لها و تصحيحها.

تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق المنافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.

_ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل و بنوعية جيدة.

_ تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج القويم الأدائي لكل مشروع.

_ تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج التقويم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن التقديرات الغير الواقعية.

ثالثا: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي [3]

_ يشكل التحليل المالي أسلوبا خاصا بعملية تقييم أداء المؤسسة للخروج بالقيمة العادلة للسهم, حيث تستخدمه الإدارة و الأطراف الأخرى لتقييم و تفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة و يتم التقييم من خلاله المعلومات المختلفة و التي يقدمها النظام المحاسبي لمؤسسة.

_ يستعين المحلل المالي خلال قيامه بعمله بمؤشرات تساعده على القياس و هي كثرة و متنوعة, والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة و تطور أدائها من خلال فترات معينة, ويتم التقييم من خلاله بطرق و تقنيات عديدة قد تختلف حسب هدف الدراسة . و يظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

---

[1] – صلاح الدين حسن السيسي , نظم المحاسبة و الرقابة لتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية, دار الوسام للنشر و الطبع, لبنان 1998,ص 222.

[2] – د. مجيد الكرخي, مرجع سبق ذكره,ص 32 .

[3] – محمد محمود يوسف, البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن, الدار الجامعية ,الإسكندرية,2006, ص 8.

_ تقييم الأداء و النتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة .

_ تقييم الأداء و التمويل: هي الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها و ذلك وفق منظورين :

_ النظرة الثابتة و تحقق في إطار تحليل الميزانية.

_ النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات .

و هذا جانب من تقييم يعطي أهمية و مكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة .

الفرع الثاني: مفهوم اتخاذ القرار و أهميته و تصنيفاته

أولا: مفهوم اتخاذ القرار

لا يوجد تعريف عام وموحد يتفق عليه جميع الكتاب في تعريف عملية اتخاذ القرار

عرف بأنه:

" اتخاذ القرار هو مسلك معين أو محدد بين مجموعة من البدائل بمواجهة احتمالات المستقبل"

" اتخاذ القرار هو اختيار الأفضل للبدائل المتاحة, بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل و أثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة"[1]

و عرفه اللوزي و الآخرون عملية اتخاذ القرار:" جوهر الأداء السليم لمختلف المدراء و في مختلف مستوياتهم الإدارية,إذ أنها ترتبط بالوظائف الإدارية المختلفة كالتخطيط و التنظيم و الرقابة و التحفيز"[2]

ثانيا: أهمية اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرار له أهمية كبيرة و يعتبر من أهم المحاور سواء في الإدارات أو في المؤسسات الاقتصادية و الإنتاجية أو الخدمية ، وإن عملية صنع القرار لقيام أي تنظيم كفء، وهنا يمكن القول أن صنع و اتخاذ القرار من أهم المقومات الرئيسية للإدارة الناجحة لذا يعتبر القرار هو الأداة المعبرة على النجاح أو الفشل في إستغلال الموارد البشرية و المادية و الوقت المتاح لأنها ترتبط بمدى إمكانية الوصول إلى أفضل قرار ممكن.[3]

[1]– علي خلف حجاحجة ، إتخاذ القرارات الإدارية ، دار القنديل النشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى 2004 ، ص 11.

[2]– حمودة خضير كاظم ، موسى سلامة اللوزي ، مبادئ الإدارة والأعمال، إثراء النشر و التوزيع ،عمان، 2008 ، ص 162.

[3]– طبابيبة سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1، السنة الجامعية2014/2013 ، ص 69.

إن إعطاء القرار المناسب هو عملية متصلة و مستمرة في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و تنظيم، و من ثم يعتبر اتخاذ القرار هو جوهر العملية الإدارية و ذلك لأن جميع الوظائف داخل المؤسسة تكون من خلال القرارات الحاسمة ، و تتمثل مجالات اتخاذ القرار كما يلي:

_ مجال التخطيط: يتم اتخاذ القرار بصدد صياغة الإستراتيجيات الخاصة بالمؤسسة.

_ مجال التنظيم: تمس القرارات الهياكل التنظيمية, و تحدد نوع و حجم السلطات لكل وظيفة.

_مجال التوجيه: تتمثل في قرارات تحفيز العاملين و طرق و الاتصال بينهم و بين المستويات التنظيمية المختلفة.

_مجال الرقابة: تؤخذ قرارات تحديد مؤشرات الإنتاجية و الأداء, و معايير الجودة المستخدمة في الرقابة و الانحرافات و أساليب علاجها.

ثالثا: تصنيفات اتخاذ القرار

1_ القرارات حسب درجة الأهمية : [1]

_النتائج التي يتوخى الوصول إليها في مجال تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية نتيجة للأسباب المرتبطة بالاتخاذ القرار المعين.

_ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار الذي يتم اتخاذ فكلما زاد عددهم كلما ازدادت أهمية ذلك القرار.

_الفترة الزمنية المراد اتخاذ القرار في ضوئها, إذ كلما كان الضغط الزمني ملحا و لا يمكن التريث كلما اتسم ذلك القرار بالأهمية الكبيرة و العكس .

_ درجة تكرار القرار,إذ أن القرارات التي يتكرر حدوثها غالبا ما تتسم بأهمية نسبية أقل قياسا بالقرارات الغير متكررة الحدوث.

_درجة المرونة التي يتسم بها القرار من حيث, إذ أن القرارات تكون أكثر قابلية للتغير بعد اتخاذها نتيجة العديد من المتغيرات فهي قرارات لا تتسم بالأهمية قياسا بالقرارات التي يتعذر تغييرها.

2- القرارات التنظيمية و القرارات الشخصية: و تنقسم إلى: [2]

-**القرارات التنظيمية:** يتمتع المدير بأحقية إصدارها بحكم منصبه ويستطيع تفويض سلطته للآخرين، و يؤكد مقدرتة على إدارة المنشأة و كما تتضمن قواعد و تعليمات شاملة تلتزم بها الأقسام لتنظيم وتنسيق أعمال ونشاط أفرادها وتحديد صلاحياتها وطريقة تعاملهم مع الجمهور.

-**القرارات الشخصية:** وهي قرارات فردية يتخذها المدير بصفته الشخصية العادية وتعكس ميوله وقيمته الذاتية.

3- القرارات المبرمجة والقرارات غير مبرمجة و شبه المبرمجة: وتقسم إلى :

[1] – حمودة خضير كاظم ، موسى سلامة اللوزي ، ص 176- 177

[2] – طبايبية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية ، ص 72-73.

- **القرارات المبرمجـة:** هـي تلك القرارات الروتينيـة المتكررة و التي يمكن اتخاذها وفقا لإجراءات محددة ومسبقة لحلها، ويلاحظ في هذا النوع من القرارات أن معايير الحكم عليها عادة ما تكون واضحة وغالبا ما تتوافر بيانـات ومعلومـات كافيـة بشـأنها كمـا أنـه مـن السـهل تحديد البـدائل منهـا، ومـن ثمة تأكد نسبي بـأن البديل المختار سوف يترتب عليه حل المشكلة بفاعلية.

-**القرارات غيـر المبرمجـة:** هـي قرارات تتخذ مـرة واحدة وتتميـز بالثبات النسبي علـى المدى الطويـل وتتصـف بأنها غير متكررة وغير روتينيـة و غير محددة جيدا، وعـادة مـا تظهر الحاجة لصـنع هذه القـرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة لا توجد خبرات مسبقة بشأن كيفية حلها، ولا توجد أنماط محددة لحل ذلك هذا النوع من المشكلات خاصة الإستثمارات المالية وآثارها على المدى البعيد، ومن ثم فهي أقل تنظيما من الناحية الهيكلية من الأولى.

- **القرارات شبه المبرمجة:** يمكن تحديد بعض مراحلها بصورة جيدة ويتوافر فيها قدر من المعلومات والبيانات، أما البعض الآخر فيصعب تحديد بصورة جيدة و يتصف بعدم التأكد ومن ثم يمكن برمجة جزء من القرارات والباقي يظل غير مبرمجا، و هاته القرارات تحتوي على قرارا مبرمجة و غير مبرمجة.

4- القرارات حسب درجة التأكد: قد تؤثر القوى أو العوامل البيئية على اتخاذ القرار بدرجة بسيطة من المخاطر ودرجة عالية من اليقين، كما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتعدى كونها اختيار من بين البدائل مع درجات بسيطة من الصعوبات والتعقيد، وعلى العكس ففي ظل عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطر في الظروف المحيطة فإن المدير يجب عليه أن يكون مستعدا لمواجهة موقف يحيط بعملية اتخاذ القرار وتصنف القرارات وفق هذا التقسيم لثلاثة أنواع وهي:

- **القرارات في حالة التأكد:** تكون لدى متخذي القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره، ونادرا ما يحتاج اتخاذ القرار إلى دراسة وتجرب لفترة طويلة.

- **القرارات في حالة المخاطرة:** تتميز بتوفر معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ، أي أنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل على وجه الإحتمال، وتؤدي هنا قدرة متخذي القرار على تقدير الإحتمالات دورا أساسيا في فعاليات القرارات المتخذة، ولا نستطيع أن نقلل من أهمية الخبرات الشخصية للإستنتاج والتوقع للنتائج المترتبة على أحداث معينة.

- **القرارات في حالة عدم التأكد:** إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر المعلومات أمر غير معقول، ومن الأفضل اجتناب مثل هذه الحالات لأنها تصبح قضية مغامرة غير مؤتمنة العواقب، ولكن مع ذلك الإستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة، ولذلك

كانت التوقعات للنتائج أنها تمتد ما بين اكتشاف جديد بأقل الأضرار إلى كارثة مدمرة، ولكن ليس معنى ذلك أنه يجب الإعتماد فقط على التخمين من جانب متخذي القرار ولكن من خلال الأساليب العلمية المنهجية في اتخاذ القرارات.

5-القرارات المكتوبة والقرارات الشفوية: وتصنف إلى:

-**القرارات المكتوبة:** القرارات التي تصدر بشكل لائحة تعليمات، أو مكتوبة.

- **القرارات الشفوية:** القرارات التي تصدر عن طريق كلما يتفوه بها المدير.[1]

المطلب الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء و اتخاذ القرار

الفرع الأول: المراحل التي بها تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجملها بالآتي[2]:

1_ جمع البيانات و المعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية التقييم أداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير و المؤشرات اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المنشأة و التي تكمن الحصول عليها من حسابات الإنتاج و الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية و المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و المستخدمات و رأس المال و عدد العاملين وأجورهم وغير ذلك, إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال سنة معينة, إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة و البيانات عن الأنشطة المنشآت المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخرج لأهميتها في إجراء المقارنات

2_ تحليل و دراسة البيانات و المعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها و صلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الإعتمادية في هذه البيانات و قد يتم الإستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات

3_ إجراء عملية التقييم للأداء: باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه.

4_ اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و الانحرافات التي حصلت في نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و إن

[1] – طبايبية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية ، ص ص73-74.

[2] – مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية 388 معيار التقويم الأداء في مختلف الوحدات الاقتصادية، ص 39.

الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها و إن أسبابها قد حددت و إن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت و إن الخطط قد وضعت لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5_ تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية و الجهات المسؤولة عن متابعة بالمعلومات و البيانات تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة.

الفرع الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرارات[1]:

تستند عملية اتخاذ القرار على أساس علمي تحكمه عدة عناصر أساسية، وحتى تكون القرارات المتخذة فعالة ورشيدة ، يجب على متخذ القرار استخدام الأسلوب العلمي في اتخاذ قراراته ، حيث أن عملية اتخاذ القرار تسبقها مراحل أخرى يجب على متخذ القرار المرور بها قبل تحديد المشكلة وبالتالي يمكن تحديد مراحل اتخاذ القرار كما يلي:

1- تحديد الأهداف:

أول خطوة تواجه متخذ القرار هي تحديد الأهداف المراد التوصل إليها، التي تشترط أن تكون في شكل يمكن قياسه، تعد هذه المرحلة هامة وهذا لأنه على أساس الأهداف المحددة تبني مختلف القرارات التقنية و الإدارية .

2- جمع المعطيات اللازمة:

يتم من خلالها جمع الوثائق والبيانات الخاصة بالأهداف المختلفة، فلا يمكن للإدارة أن تعتمد على الأهداف التي هي أساس قراراتها وتصرفاتها إلا إذا جمعت القدر الكافي من المعطيات والمعلومات التي تساعدها في جعل هذه الأهداف بمثابة معايير قادرة على قياس النتائج.

3- تحديد المشكلة:

تعتبر من أدق المراحل باعتبار أن القرار الذي سيتخذ يعتمد إلى حد كبير على تحديد المشكلة موضوع القرار تحديدا واضحا ودقيقا، وهذا يرجع إلى إدراك وتشخيص المشكلة، وهي عبارة عن موقف أو نتيجة أو حالة غير مرغوب فيها يراد تصحيحا لها أو معالجتها ويتصف هذا الموقف بشيء من الغموض أو التعارض يراد تصحيحا لها أو معالجتها، والمشكلة عبارة عن انحراف الشيء وهو ناتج عن تغير معين أو أسباب معينة، ويمكن تحديد المشكلة من خلال:

- ✓ التعرف على وجود فجوة بين ما يجب أن يكون ومتم فعلا ثم تحديد الانحراف بينهما؛

[1]- طبايبية سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية ، ص 77.

- ✓ تحديدالأسباب المختلفة التي أدت إلى ظهور هذه الفجوة بين الواقع والمفروض؛
- ✓ تحديد السبب الأكثر إحتمالا للانحراف؛
- ✓ مراعاة مجموعة المحددات والقيود التي من معالجة الفجوة.

4- إيجاد الحلول أو البدائل الملائمة:

بعد تحديد المشكلة تأتي الخطوة التالية المتمثلة في إيجاد أو تحديد البدائل الملائمة لحل المشكلة، والتفكير في هذه المرحلة غالبا ما يكون ابتكارا بمعنى أن الفرد يمكنه إيجاد أو ابتكار عدد من الحلول الجديدة للمشكلة، وفي معظم الأحيان يستعين متخذ القرار بمساعدين أو مستشارين لتحديد هذه البدائل والتوصل إليها، وقد يستعين بمكاتب الخبرة و الإستشارات التي تدرس المشكلة جيدا وتبد في إعطاء حلول أو بدائل للحل.[1]

5- تقييم البدائل:

تتم هذه المرحلة من خلال المقارنة بين الأوزان المختلفة للبدائل لمناقشة مزايا وعيوب كل بديل ،ذلك لأن كل بديل يحقق عددا من المنافع أو المزايا وبدون عملية التقييم لا يمكن الوصول إلى اتخاذ قرار معين لحل المشكلة ولا بد أن تتم عملية التقييم بطريقة موضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي لمتخذ القرار، وتستلزم هاته المرحلة ضرورة تحديد المعايير التي سوف يتم على أساسها التقييم لهذه البدائل، إن عملية تقييم البدائل و تحديد أوجه الضعف والقوة لكل منها تتكون من ثلاث خطوات هي:

- ✓ يجب على متخذ القرار أن يحدد بكل دقة ممكنة التأثير المتوقع لكل بديل في حالة اختياره وتنفيذه؛
- ✓ يجب على متخذ القرار أن يأخذ في الإعتبار مقارنة التأثيرات المتوقعة لكل بديل في حالة اختياره وتنفيذه؛
- ✓ يجب على متخذ القرار أن يأخذ في الإعتبار عند مقارنة التأثيرات المتوقعة لكل بديل الإحتمالات المستقبلية للأهداف التنظيمية، أي أهداف الوحدة التي تسعى إلى تحقيقها في المفاضلة لإختيار البديل الذي يبدو أنه مفيد بدرجة كبيرة للوحدة عن غيره من البدائل التي تقل عنه في هذه الخاصية .

6- إختيار بديل معين:

بعد إجراء عملية تقييم للبدائل يتم إختيار البديل الأكثر ملائمة لحل المشكلة والذي يتماشى مع ظروف وإمكانيات الوحدة سواء المادية منها أو البشرية، ولا يتعارض في تنفيذه مع السياسات الأخرى المتبعة، و يجب أيضا دراسة أثر إختيار البديل على المنطقة التي تعمل بها الشركة.

[1] – طبايبية سليمة ، المصدر سبق ذكره ، ص 78.

7- تقييم النتائج المتوقعة أو متابعة القرار وتقييمه:

إن إختيار الحل المناسب لا يمثل المرحلة الأخيرة في عملية اتخاذ القرارات، بل تقوم مسؤوليات أخرى تتعلق بتطبيق القرار والرقابة عليه وتقييمه، إذن فإن المرحلة النهائية في عملية اتخاذ القرارات هي تقييم النتائج أو العوائد المتوقعة من إختيار البدي وهنا يطرح السؤال: هل إخترنا القرار المناسب؟، وتبدو الصعوبة في إيجاد معايير تكمن الحكم على دقة القرارات وعلى مدى فعاليته، فإن هناك عدد من النتائج التي يجب قياسها سواء كانت تتعلق بالأجل الطويل أو الأجل القصير، وبدون وجود معلومات مرتدة جيدة فإن اتخاذ القرار نادرا ما يتم تحسينه[1].

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار

فرع أول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة

تتلخص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركة في العناصر التالية:[2]

1- الهيكل التنظيمي: الإطار العام الذي يحدد من في التنظيم لديه السلطة على من، ومن في التنظيم مسؤول أمام من، فهو على ذلك يترتب من مجموعة من المراكز والوحدات الإدارية ذات السلطات و المسؤوليات المحددة مع إيضاح خطوط الاتصال و اتجاهات العلاقات بين الأفراد شاغلي تلك المراكز.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار أكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي: يعبر المناخ التنظيمي عن الخصائص المختلفة لبيئة العمل في التنظيم والتي تشمل جوانب التنظيم الرسمي ومزيج الحاجات الخاصة لعاملين و طبيعة الاتصالات التنظيمية و أنماط الإشراف السائدة وسلوك الجماعات وغيرها من العوامل التنظيمية التي يمكن إدراكها بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة أفراد التنظيم مما يؤثر على سلوك الأفراد وعلى السلوك التنظيمي، حيث يقوم على سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات المناخ التنظيمي لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

[1] - طبايبية سليمة ، المصدر سبق ذكره ص 79- 80.

[2] -نبيل قبلي ، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية و محاسبة و بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017، ص 74.

3- التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا المعلومات على أنها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع و نقل ومعالجة و استرجاع وإيصال المعلومات، التي تعمل على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرات التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.

4- الحجم: يقصد بالحجم تصنيف الشركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس للحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابيا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحيطين الماليين المهتمين لشركة و حتى أن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات.

ويمكن تصنيف و تبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى:

العوامل الخارجية[1]: وهي مجموعة من المتغيرات التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات و محاولة إعطاء خطط لمواجهتها من تأثيراتها ، وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة قوانين السوق.
- السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.

العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهمها:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة إتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحديد مدى أهميتها النسبية للمؤسسة و محاولة ترشيدها ومن أهمها: نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة و تبدو هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة و قدرتها على زيادة الأصول المنتجة. ونسبة الفوائد المدفوعة على الودائع حيث توضح هذه النسبة أهمية

[1] - نبيل قبلي، مصدر سبق ذكره، ص 90.

هذه الفوائد المدفوعة على جملة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء و المستحقات).

- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام.
- درجة المركزية و حجم المؤسسة.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة
- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد منفذي القرارات بشكل جيد.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات[1]:

تؤثر على عملية اتخاذ القرار عوامل متعددة، ومن أهمها هناك العديد من العوامل التي تتحكم في عملية اتخاذ القرارات هي:

- ✓ دقة وتوافر المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار: يكون متخذ القرار في وضع أحسن إذا توافرت لديه المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار، على أن تكون هذه المعلومات كافية ودقيقة بحيث ينتج في النهاية القرار قريبا من الواقع أو ملائما للتطبيق لحل المشكلة؛
- ✓ درجة ذكاء وتعلم وخبرة متخذ القرار: يتمتع متخذ القرار بدرجة عالية من الذكاء والتعليم و الخبرة لا شك سيكون أكثر قدرة على تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها، وبالتالي أكثر قدرة على اتخاذ القرار الملائم لحلها، كما أن القدرة على إيجاد الحلول تعتمد على مدى القدرة الإبداعية أو الإبتكارية التي يتمتع بها متخذ القرار، وهذا ما يوضح لنا لماذا ينجح متخذ القرار ويفشل آخر رغم توافر الكافية معلومات لاتخاذ القرار لدى كل منهما؛
- ✓ الخصائص الشخصية لمتخذ القرار: تتأثر القرارات المتخذة في أغلب الأحيان بالسمات السلوكية و الشخصية لمتخذ القرار خاصة عند تحديد للمشكلة و اتخاذ قرار بشأنها، فذوي العقليات الجامدة سوف يجدون صعوبة في البحث عن المشكلة حتى ولو كانوا يتمتعون بدرجة عالية من التعليم و الخبرة ولديهم نظام جيد للمعلومات، وذلك لأن اكتشاف الفرص يتطلب ذهن لديه القدرة على تقبل المخاطرة ولديه القدرة على التفرقة للمعلومات، وذلك لأن اكتشاف الفرص يتطلب ذهن لديه القدرة على تقبل المخاطرة ولديه القدرة على التفرقة بين البدائل الجيدة والرديئة؛

[1] – طبايبية سليمة, دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية، ص 75

- ✓ تأثير العوامل العاطفية: تؤدي العوامل العاطفية دورا هاما في اتخاذ القرارات بصفة عامة، وفي مرحلة تحديد أو التعرف على المشكلة بصفة خاصة، ذلك أن عملية إتخاذ القرارات بصفة عامة ليست عملية اقتصادية رشيدة محضة حتى وإن تم تأسيس القرار بناء على معلومات جامدة فإن احتمال تأثير العوامل العاطفية موجودة بدرجة ما، وتعد المشاعر الداخلية المولدة للعاطفة المسبوقة بالأفعال لها دور في لاتخاذ القرار، إلا أنها ليست بديلة للتفكير المنطقي وعليه فإنه لا يوجد عمليا قرار لا يحتوي على المنطقي والمشاعر وإنما مزيج بينهما؛
- ✓ العوامل التي لا يمكن التحكم فيها: تتأثر الشركات بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات المحيطة بها كالظروف الإقتصادية، سياسية، اجتماعية وتقنية والقيم والعادات، ويضاف إليها مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات اقتصادية أخرى في المجتمع سواء كانت منافسة أو متعاملة معها
- ✓ عوامل أخرى: هناك عدة عوامل أُخرى يمكن أن تؤثر أيضا في عملية اتخاذ القرار وهي :
  - عنصر الزمن: يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لإتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر والعكس صحيح؛
  - أهمية القرار:كلما ازدادت أهميته أثرت على جمع المعلومات الكافية، وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بعدد الأفراد اللذين يتأثرون به ودرجة هذا التأثر وكلفة القرار والعائد، الوقت اللازم لإتخاذها.[1]

المبحث الثاني: الأدوات التقليدية للتحليل المالي

تعتبر النسب المالية من الأدوات التقليدية في التحليل المالي فبإستخدام هذه النسب يهتم التحليل المالي بقياس العلاقات المختلفة بين بعض القيم في القوائم المالية ، و من مميزات التحليل المالي بإستخدام النسب سهولة احتساب النسبة المالية ، و كشف المعلومات التي تفصح عنها بصورة مباشرة للقوائم المالية الختامية ، و من أهم النسب المالية التي اتفق عليها معظم الباحثين على استعمالها :

_ تحليل نسب السيولة : تقيس قدرة المؤسسة على دفع إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها.

_ تحليل نسب الربحية: تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

_ تحليل نسب النشاط : تقيس قدرة المؤسسة على تشغيل و إدارة أصولها لتوليد الإيراد.

[1] – طبايبية سليمة، المصدر سبق ذكره، ص 75.

_ تحليل نسب الهيكل التمويلي: تقيس قدرة المؤسسة على تسديد الأموال المقترضة و الإلتزامات طويلة الأجل، وكذلك المدى الذي تذهب إليه الشركة في الإعتماد على أموال الغير في تمويل إحتيجاتها.

المطلب الأول: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة و الذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل[1].

1 – نسبة التداول[2]:

وهي عبارة عن نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة ،وهي من أقدم النسب و أوسعها إنتشارا، و تستخدم كإختيار أولي و جوهري لمقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماته الجارية بسرعة و بدون صعوبات وتحتسب بالطريقة التالية:

❖ **نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.**

- إذا كانت نسبة التداول 1.5 فإن المؤسسة لديها ما يكفي لتغطية التزاماتها
- إذا كانت 1.2 فهي نسبة عادلة لمعظم القطاعات، أما إذا كانت النسبة أقل واحد فإن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة أجل، وقد يشير إلى أن المؤسسة ليست في و ضع مالي جيد، إلا أنه لا يعني بالضرورة بأنها ستتعرض للإفلاس أو تصفية، فهناك عدة طرق للحصول على التمويل.

2 – نسبة السيولة السائلة أو السريعة:

و يقصد مجموع الأصول المتداولة سريعة التداول إلى الخصوم المتداولة و السريعة مطروح منها المخزون السلعي.

❖ **نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة**

حيث تطلع المحللين الماليين على نسبة سيولة سريعة مقدارها 1.1 كهدف مقبول لهذه النسبة، أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي.

[1] – محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى 1438هـ/ 2017م ، ص 58.

[2] – فهمي مصطفى، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى 2008 ، ص 31 – 33.

3- نسبة النقدية

و تشمل هذه النسبة النقد و الأصول شبه نقدية سريعة التحول إلى نقدية و تسمى بالأوراق المالية للتداول مثل أذونات الخزينة و الأوراق التجارية، وتحسب بالطريقة التالية:

❖ **نسبة النقدية = الأصول النقدية و شبه نقدية / الخصوم المتداولة**

المطلب الثاني: نسب الربحية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات و غيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن. و هي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية ، و تدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة ،أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات و بتالي زيادة في الأرباح.[1]

تتمثل نسب الربحية كالآتي:

1 – هامش صافي الربح:

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد و الضرائب من صافي المبيعات أو الإيرادات، و تحتسب بالصيغة التالية:

❖ **هامش صافي الربح =(صافي الربح / صافي المبيعات) × 100**

عادة ما يقوم المحللون باحتساب هامش الربح العمليات بالصيغة التالية:

- (ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب / صافي المبيعات) × 100

بهدف تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات يمكن احتساب مجمل الربح كنسبة مئوية من إجمالي صافي المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

❖ **مجمل الربح = (صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة) / صافي المبيعات**

تمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من المبيعات كمجمل للربح ، و كمقياس عام لكفاءة التشغيل. و تستخدم النسب أعلاه للقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو إرتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

3 – العائد على الأصول

يشار إلى هذه النسبة أيضا بالعائد على الإستثمار و تعطي فكرة عن مدى فعالية المؤسسة في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح و تحتسب بالطريقة التالية:

[1] – فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي، المرجع سبق ذكره، ص ص 41-42-43.

❖ **العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول** [1]

أما العائد على مجموع الأصول فيستخدم لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد ول الضرائب و يشير إلى الأرباح الناجمة من أصول وفقا لقيمتها الدفتري، و هو ما يعرف أيضا بالقوة الإيرادية الأساسية تحتسب بالطريقة التالية:

❖ **ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب / متوسط مجموع الأصول**

3 – العائد على حقوق المساهمين

تستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين و تحتسب بطريقة :

❖ **صافي الربح بعد الضريبة / متوسط صافي حقوق المساهمين**

المطلب الثالث: نسب النشاط و نسب الهيكل المالية

أولا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع و الخدمات، و أكثر النسب النشاط تطبيقا في التحليل المالي ، هي معدلات الدوران .

1 – معدل دوران الأصول

تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد من قيمة الأصول و تحتسب بطريقة التالية:

❖ **معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول**

و يتجه المحللون الماليون لإحتساب معدل دوران الثابتة لتعبير عن مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها الثابتة لتوليد المبيعات أو الإيرادات و غالبا ما تستخدم هذه النسبة تقييم كفاءة المؤسسات الصناعية حيث تستخدم هذه الأصول بشكل مباشر في عمليات الإنتاج حسب الصيغة التالية:

- **صافي المبيعات / القيمة الدفترية للأصول الثابتة**

2 – معدل دوران رأس المال العامل

تحتسب بالطريقة التالية:

معدل دوران رأس المال العامل = صافي الأرباح / متوسط رأس المال العامل

3 – معدل دوران المخزون:

يشير معدل دوران المخزون إلى سرعة التي تتدفق بها الأموال من خلال المخزون، و بمعنى آخر يشير إلى عدد مرات التي يدور بها المخزون خلال الفترة.

_ لحساب هذه النسبة للمؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

[1] – فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي، المرجع سبق ذكره، ص ص 44- 45-46.

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية × 360 يوم.

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون / تكلفة المنتجات تامة الصنع × 360 يوم.

و منه نستنتج:

عدد دوران المادة الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون.

عدد دوران المنتوج التام = تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

ثانيا : النسب الهيكلة المالية

تصف وضعية المالية للمؤسسة في وقت معين، فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية ، و تتمثل في:

1 – نسبة هيكلة الأصول : يعبر عن هذه النسب على شكل نسبة مئوية من خلال عناصر الميزانية

– نسبة هيكلة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

– نسبة هيكلة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

2 – نسبة هيكلة الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية:

- نسبة هيكلة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم
- نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم
- نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

المبحث الثالث: الأدوات الحديثة في التحليل المالي

ظهرت الحاجة إلى وجود أدوات حديثة للتحليل المالي و هذا لإعطاء قيم و نسب حقيقية و دقيقة حيث تساعد على كفاءة أداء المؤسسة و اتخاذ القررات صحيحة و الأكثر فاعلية ، و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق على أهم الأدوات الحديثة في المطلب الأول نسب السوق ، و في مطلب الثاني المقارنة القوائم المالية (استعمال سنة الأساس)، أما في المطلب الثالث الميزانية التقديرية و تحليل انحرافات.

المطلب الأول: نسب السوق

يطلق على نسب السوق اسم نسب الأسهم، حيث تكتسي أهمية كبيرة خاصة لحامليها، أو المستثمرين، و لمحللي الأوراق المالية، و لبنوك الاستثمار، و حتى المقرضين، و يمكن الإضافة أن نسب الأسهم مهمة لإدارة المؤسسة من أجل تحليل بياناتها المالية و قياس تأثير أدائها على أسعار أسهمها العادية في السوق لأن الهدف الرئيسي في الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للأسهم.

1 – القيمة السوقية إلى العائد

تسمى هذه النسبة بمضاعف السعر، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل حصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المؤسسة للسهم الواحد.

القيمة السوقية إلى العائد = القيمة السوقية للسهم / حصة السهم من صافي الربح [1]

كلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعا للمضاربين على شراء الأسهم أملا في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب السعر السوقي للسهم ، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن معيار السائد للصناعة فيعتبر دليلا على تضخم السعر السوقي للسهم و بالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه، و بالإضافة إلى الاستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في السعر التنبؤ المستقبلي للسهم.

2 – القيمة الدفترية للسهم العادي

القيمة الدفترية للسهم العادي = مجموع حقوق المساهمين العاديين / عدد الأسهم

كلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلا مشجعا على الاستثمار في أسهم الشركة بإعتبارها مؤشرا على أن الشركة قد حققت أربحا،أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن القيمة القيمة الاسمية فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءا من رأس مالها.[2]

3 – ريع السهم العادي

ريع السهم العادي = توزيعات السهم العادي (DPs) / السعر السوقي للسهم

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم و بالتالي يساعد في اتخاذ القرار إما ببيع السهم أو الإحتفاظ به.[3]

4– عائد الاحتفاظ بالسهم [4]

- **عائد الاحتفاظ بالسهم =[(القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة – القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة)+ حصة الأسهم من الأرباح الموزعة] / القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة**

يقوم المحللون الماليون هذه النسبة لما أهمية خاصة كونها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم خلال الفترة المالية أو المكاسب النقدية نتيجة الأرباح النقدية الموزعة.

---

[1] – فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي، المرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] – محمد عبد السلام أحمد ، إبراهيم السيد ، إدارة الموارد المالية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 2017، ص 69.

[3] – محمد عبد السلام أحمد ، إبراهيم السيد ، المرجع سبق ذكره ، ص 68.

[4] – فهمي مصطفى الشيخ ، المرجع سبق ذكره ، ص 74– 75.

كما يمكن استخدام المعادلة ذاتها في احتساب العائد على الاستثمار في السهم، بهدف تحديد المردود الذي يحققه المستثمر توظيف أمواله في أسهم الشركة، و في هذه الحالة يتم استبدال القيمة السوقية للسهم في بداية و نهاية الفترة بسعر و شراء السهم.

- **العائد على استثمار السهم = [(سعر البيع – سعر الشراء)+ حصة السهم من الأرباح الموزعة] / سعر شراء السهم**

المطلب الثاني: مقارنة القوائم المالية

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، على تمثل قائمة الدخل كشفا بالدخل المتحقق، و بالتكاليف المرتبطة في هذا الدخل ، والنتيجة من الربح و خسارة لفترة معينة، حيث يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية لمعرفة الاتجاه الذي يتخذه أداؤها[1]

أ– المقارنة الأفقية[2] : حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لعدة فترات

1– مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها: يتم مقارنة القوائم المالية نفسها مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى. وهذا الأسلوب من المقارنة يعطي القارئ تصورا عن وضع كل المفردة من مفردات القوائم المالية في فترة و يمكن أن نبحث عن أسباب التغير و تأثيره حسب أهمية العنصر لديه.

2– مقارنة لقوائم المنشأة مع المنشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة المالية أو سنوات مالية مع قوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة المنشآت.

ب– مقارنة رأسية: حيث تتم المقارنة العنصر في القوائم المالية لنفس الفترة

تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها (الأصول المتداولة تمثل 25% من مجموع الأصول مثلا) أو (النقدية تمثل 90% من الأصول المتداولة).

عند التحليل المقارن، لابد من ملاحظة مايلي [3] :

1– عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس، و قيمة موجبة في السنة التالية أو العكس، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى.

2– يكون للبند وجود في سنة الأساس، و لا يوجد مقابله في السنة الثانية، فإن النقص الحاصل هو 100%.

3– عندما لا وجود يكون للبند في سنة الأساس، و يوجد مقابله في السنة الثانية، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر، و يوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه:

[1] – محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي، ص 46.

[2] – محمد عبد السلام أحمد ، إبراهيم السيد ، المرجع نفسه، ص 144.

[3] – محي الدين عبد الرزاق حمزة، المرجع سبق ذكره ، ص 48.

	2000	2001	التغير	نسبة التغير
الدخل الصافي	(4500)	1500	6000	–
ضرائب	2000	(1000)	(3000)	–
أوراق الدفع	–	8000	8000	–
أوراق القبض	10000	–	(10000)	(100%)

المطلب الثالث : الموازنة التقديرية

إن الموازنة التقديرية أداة رقابية لها أهداف مختلفة ومتعددة ولها أقسام عديدة حيث تعرف الموازنة التقديرية بأنها:

"وسيلة من وسائل التخطيط المالي تحتوي على مجموعة من التنبؤات والتقديرات المالية المستقبلية والمدونة بطريقة كمية تهدف إلى رسم الأهداف المستقبلية وإرشاد متخذ القرار إلى الإجراءات المثالية الواجب اتخاذها بشكل يضمن تحقيق الأهداف."[1]

أنواع الميزانية التقديرية:

إن الموازنة هي التعبير المالي للقرارات التي يتخذها المسئولون في المؤسسة و توجد في المؤسسة عدة أنواع مختلفة من الموازنات و سوف نتطرق إلى أكثر الموازنات استعمالا و هي كما يلي:

1- الموازنة التقديرية للمبيعات[2]:

يعتبر تقدير المبيعات الخطوة التنفيذية الأولى في إعداد الموازنات التقديرية ، فالكميات التي يمكن بيعها من الإنتاج تعتبر العنصر الأساسي الذي يتم على أساسه تقدير سائر العناصر و في مقدمتها كميات الإنتاج.

و قد يتم إعداد تقديرات للمبيعات السنوية لعدة فترات كل فترة تمثل أربعة أسابيع مثلا لإمكان المقارنة بين الانجاز الفعلي و التقديري ، و يتم تحديد سعر بيع الوحدات بمعرفة مجلس الإدارة و كذلك عمولة وكلاء البيع إن وجدوا و أي خفض أو رفع لأسعار البيع أو تغيير لنسبة عمولة الوكلاء الخاصة بالمبيعات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ظروف العرض و الطلب و الأسعار الخاصة بالمبيعات و هو الأمر الذي يتطلب التعديلات اللازمة الواجب إدخالها على الموازنة ، كما يجب أن تظهر الموازنة صافي قيمة المبيعات بعد خصم الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها.

و هناك عدة عوامل تؤثر على حجم المبيعات وهي كما يلي[3]:

[1] – هيثم محمد الزعبي – الإدارة و التحليل المالي – دار الفكر للطباعة و النشر الأردن. الطبعة الأولى 2000. ص 297.

[2] – سيد عليوة – الإدارة المالية الحديثة – مكتبة جزيرة الورد الطبعة الأولى. ص 79 .

[3] – محمد فركوس – الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 2001. ص 22.

✓ العوامل الخارجية:

– النمو الديمغرافي يؤثر على خطة المبيعات في المدى الطويل.

– المؤشرات الاقتصادية العامة كمستوى الدخل و العمالة و الاستهلاك و معدل الاستثمار و تغير الأذواق.

– المنافسة القائمة في السوق بين المنتجات المماثلة لمنتجات المؤسسة.

– دعم بعض المنتجات من طرف الدولة.

– التقلبات الموسمية و الدورية للمبيعات.

✓ العوامل الداخلية:

– سياسة الإعلان وترويج المبيعات.

– الطاقة الإنتاجية.

– جودة المنتجات.

– سياسة تسعير المنتجات و مدى ارتباطها بقدرة المستهلك و درجة الجودة.

وتوجد عدة طرق للتنبؤ بالمبيعات فيمكن تقدير مبيعات السنة الحالية بإضافة نسبة محددة لمبيعات السنة الماضية ، إلا انه من الخطأ الاعتماد على هذه الطريقة بل يجب الأخذ في الحسبان دراسات السوق والأحوال الاقتصادية السائدة ومقدار النمو المتوقع خلال الفترة اللاحقة.[1]

وخلال عملية تنفيذ الموازنة يجب متابعة ومراقبة هذه العملية لمعرفة النتائج المحققة ومدى مطابقتها للتقديرات لمعرفة مقدار الانحرافات من أجل تصحيحها.

كما تقوم إدارة المبيعات بإعداد تقديرات تكاليف البيع و التوزيع اللازمة للمبيعات من أجل متابعة و مراقبة هذه الأعباء و غالبا ما يتم تقدير تلك الأعباء على أساس النتائج السابقة مع إجراء التعديلات اللازمة تماشيا مع التعديلات في كمية المبيعات المقدرة.

ومن أهم تكاليف البيع والتوزيع نجد ما يلي:

– مصاريف الترويج والإعلان.

– تكاليف شحن وتوزيع ونقل المنتجات.

– تكاليف التعبئة والتغليف.

– تكاليف البيع المباشرة وتتضمن مرتبات مندوبي أو وكلاء البيع وأعباء تنقلاتهم.

[1] – خالص صافي صالح – تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. الطبعة الثانية 2003. ص 29.

➢ **إيجاد وتحليل انحرافات موازنة المبيعات:**

لإيجاد انحراف المبيعات المقدرة و المبيعات المحققة يجب إيجاد الفرق الآتي :

الفرق =المبيعات المقدرة – المبيعات الفعلية .

يمكن حساب كل من انحراف الكمية و السعر وفق العلاقات التالية :

انحراف الكمية =(الكمية التقديرية – الكمية الفعلية)× السعر التقديري .

انحراف السعر=(السعر التقديري– السعر الفعلي)×الكمية الفعلية.

فإذا كان ناتج الفرق موجبا فان ذلك يعني وجود إضطرابات إما في الإنتاج أو في تسويق المنتوج الذي يعود سلبا على المؤسسة و في هذه الحالة الموازنة تكون قد نبهت المسؤولين إلى وجود خلل و ساهمة في الرقابة على المؤسسة فعلى المسؤول مراجعة ما يلي و اتخاذ القرارات المناسبة :

– سوء عملية تقدير المبيعات.

– إما أنه أصبح المنتج لا يرضي ذوق المستهلك.

– الكمية المنتجة من المنتج ليست بالجودة المعتادة.

– خسارة عملاء مهمين .

– ظهور منتج منافس في السوق يحمل مواصفات المنتج لكن بجودة أفضل.

– ركود اقتصادي غير متوقع.

– السعر غير مناسب للمستهلك مقارنة بالمنتجات.

إذا كان الفرق سالبا فان ذلك صالح للمؤسسة و يفسر أن المؤسسة باعت أكثر من الكمية المقدرة و حصلت على هامش أكبر من المقدر و بالتالي تحقيق أكثر من لأرباح التي كانت مقدرة.

2– موازنة التقديرية للإنتاج

تعتبر موازنة التقديرية للإنتاج "أداة من أدوات التخطيط الرئيسية و التي عن طريقها يتم الإشراف و توجية الإنتاج و ذلك بإعداد تقديرات الكمية و القيمة لمختلف عمليات الإنتاج للفترات مستقبلية ".[1]

إن الكمية الواجب إنتاجها خلال فترة الموازنة تتحدد كما يلي:

الكمية الواجب إنتاجها = المبيعات المقدرة + المخزون الواجب الاحتفاظ به في نهاية فترة الموازنة – المخزون من المنتجات الموجود في أول فترة الموازنة.

➢ **إيجاد وتحليل الانحرافات موازنة الإنتاج:**

يمكن إيجاد الانحراف الموازنة الإنتاج الفعلية بالنسبة للإنتاج المقدرة وفق العلاقة التالية:

الفرق = مقدار الإنتاج المقدرة – مقدار الإنتاج الفعلية.

[1] – خالص صافي صالح – تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة – مرجع السابق– ص 43.

فإذا كان الناتج موجبا فذلك يعني وجود اضطرابات وقد تفسر هذه الاضطرابات بـــ :

_ التقدير الخاطئ للمبيعات .

تأخر المادة الأولية أو التموينات مما يستدعي دراسة و تحليل موازنة التموينات .

_ تغيير مصادر توريد الخدمات لأسباب إدارية و أسباب غير إدارية.

كما يمكن أن يكون السبب :

_ التموين بكميات غير مطابقة للمواصفات أو تالفة.

_ التأخر في التموين.

بعد تحديد مستوى الإنتاج تأتي مرحلة دراسة مختلف القيود الإنتاجية كاليد العاملة و كمية المواد الأولية والوقت اللازم لتنفيذ برنامج الإنتاج ومحاولة تحديد الكميات المثلى من المنتجات التي تؤدي إلى تعظيم الربح في خلال فترة الموازنة و هذا مع الأخذ بعين الإعتبار المبيعات المقدرة .[1]

أولا: موازنة المواد الأولية:

تعتبر المواد الأولية من العناصر الضرورية لتنفيذ برنامج الإنتاج، وتنقسم إلى نوعين مواد مباشرة و أخرى غير مباشرة.

المواد الأولية المباشرة : هي جميع المواد التي تكون جزءا رئيسا من المنتجات تامة الصنع وتمثل جزءا رئيسا من تكاليف الإنتاج ،و تتغير طرديا مع حجم الإنتاج.

المواد الأولية الغير مباشرة : هي المواد و اللوازم التي تساعد في عملية التصنيع و لكنها لا تظهر في المنتج النهائي وهذه المواد لا يمكن اعتبارها ضمن موازنة المواد الأولية المستهلكة بل يتم إدراجها ضمن الموازنة الصناعية غير مباشرة.

ولإعداد موازنة المواد الأولية يجب إعداد برنامج المواد الأولية المستهلكة و تقدير الأسعار للمواد الأولية وفقا للعلاقة التالية:

الكمية الواجب شراؤها = الكميات التقديرية اللازمة من المواد الأولية اللازمة للإنتاج + مخزون آخر المدة – مخزون أول مدة

- **إيجاد وتحليل الانحرافات لموازنة المواد الأولية:**

لإيجاد انحراف المواد الأولية المقدرة و المواد الأولية الفعلية يجب إيجاد الفرق التالية:

الانحراف = المواد الأولية المقدرة – المواد الأولية الفعلية.

[1] – هاشم أحمد عطية و محمد محمود عبد ربه محمد ، دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية لطبع و النشر، الإسكندرية ، مصر،2000 ، ص 194.

إذا كان الناتج موجبا فان ذلك لصالح المؤسسة و يفسر بأن المؤسسة أنتجت الكمية المقدرة من الإنتاج بكمية مواد أولية أقل من كمية المواد الأولية المقدرة و بالتالي تخفيض مصاريف المواد الأولية، وقد يكون سببه انخفاض أسعار المواد الأولية.

أما إذا كان الناتج سالبا فإن ذلك يفسر بـــ:

– أن الكمية المقدرة لم تكن كافية للإنتاج المقدر و هذا بحد ذاته يعيب عملية التقدير التي قام بها الفريق القائم بعملية التقدير وقد يتسبب ذلك في مصاريف إضافية لشراء مواد أولية إضافية للحصول على كمية الإنتاج المقدر و يؤدي ذلك إلى تخفيض الربح المقدر.

– تلف جزء من المواد الأولية مما يستدعي هذا إلى وجوب مراقبة التسيير المخزون و آلية حفظه. كما يفسر أيضا بـــ:[1]

– استخدام مواد أولية رديئة أو غير مطابقة للمواصفات.

– عدم واقعية معيار الكمية المحددة مقدما.

– تغيير الأسعار الفعلية للمواد عن الأسعار المعيارية نتيجة ظروف اقتصادية معينة .

– الشراء بكميات اقتصادية.

ثانيا: موازنة اليد العاملة

تهدف هذه الموازنة إلى استقرار العمالة والاستخدام الأمثل للعاملين كما تضمن تخطيط الأجور بشكل يسمح بتخفيضها إلى أدنى المستويات، و الموازنة الجيدة هي التي تتحقق التفاعل بين أهداف العاملين و هدف تخفيض التكلفة.

لإعداد هذه الموازنة يجب معرفة العناصر التالية:

ـ برنامج الإنتاج التقديري.

ـ الوقت اللازم لتنفيذ برنامج الإنتاج

–الوقت المتاح من العمل المباشر.

ـ معدل الأجر دفعه للعامل.

❖ **تقدير الوقت اللازم لتنفيذ برنامج الإنتاج:**

لتقدير ساعات العمل المباشرة اللازمة لتفيذ برنامج الإنتاج التقديري أولا من تجديد الوقت اللازم لإنتاج وحدة واحدة، ثم بعد ذلك تطبيقه على البرنامج الإنتاج.وهذا يحتاج إلى أشخاص ذوي خبرة واختصاص في مجالات الهنسة الصناعية.

[1] – هاشم أحمد عطية و محمد محمود عبد ربه محمد ، المرجع سبق ذكره ، ص 353.

❖ **تقدير معدل الأجر:**

يتضمن معدل الأجر صافي المبلغ المدفوع للعامل إضافة إلى كافة النفقات والمصاريف كمساهمة المؤسسة في صندوق الضمان والضمان الصحي وإجازات الممنوحة التي ينص عليها القانون،الامتيازات الأخرى والمكافآت التي تمنح للعامل سواء كانت نقدية أو مادية.

إن الأجرة المعيارية للساعة تعتبر الأساس وضع تقديرية الأجور، والتي على أساسها يتم تقدير الأجور، حيث يتم ترجيح الأجرة المعيارية للساعة لفئة عمال معينة بعدد الساعات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة، بعد ذلك ترجح النتيجة بعدد الوحدات المقدر إنتاجها منتوج فنحصل على تكلفة الأجر خلال فترة الموازنة لفئة عمال معينة ومنتوج معين.[1]

➢ **إيجاد و تحليل انحرافات موازنة اليد العاملة:**

لإيجاد انحراف موازنة اليد العاملة نتبع العلاقة التالية:

الانحراف = مصاريف اليد العاملة المقدرة – مصاريف اليد العاملة الفعلية.

إذا كان الناتج موجبا فإن ذلك يفسر بأن المؤسسة استطاعت إنتاج كمية الإنتاج المقدر بأقل مصاريف من قيمة المصاريف المخطط لها و هذا لصالح المؤسسة حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض التكاليف.

إذا كان الناتج سالبا فإن ذلك يفسر بـ:[2]

– عطل في الآلات وبالتالي يؤدي إلى ضياع الوقت.

– عدم تموين الورشات بالمواد في الوقت المحدد.

– رفع الأجور من طرف الادارة العامة أو من طرف الدولة في المؤسسات التابعة للدولة.

– تشغيل عمال للقيام بأعمال غير مؤهلين فيها.

– سوء عملية التقدير من قبل الفريق القائم بها.

– انخفاض كفاءة العمال عن المعدل العادي وذلك بسبب سوء نظام الحوافز.

ثالثا: موازنة التقديرية المصاريف الصناعية غير المباشرة :

تتمثل المصاريف الصناعية غير المباشرة في كافة الأعباء التي لا يمكن تخصيصها لمركز كلفة معين أو كلفة منتج معين إذ أن موازنة المصروفات الصناعية غير المباشرة أداة فعالة للرقابة على هذه المصروفات عن طريق إجراء مقارنة بين المصاريف المتحققة و المصاريف المقدرة.

➢ **إيجاد وتحليل انحرافات موازنة المصاريف الغير مباشرة:**

لإيجاد الإنحراف نستخدم العلاقة الموالية:

[1] – خالص صافي صالح – تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة – مرجع السابق– ص 288.

[2] – محمد فركوس ، المرجع سبق ذكره ، ص 133.

الفرق = قيمة المصاريف الغير مباشرة المقدرة – قيمة المصاريف الغير مباشرة الفعلية.

إذا كان الناتج موجبا فإن ذلك يفسر بأن المؤسسة استطاعت أن تنتج الكمية المقدرة بمصاريف أقل من قيمة المصاريف المقدرة و هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة التكايف.

إذا كان الناتج سالبا فإن ذلك يفسر بـــ :

– تغير الأسعار الفعلية عن الأسعار المقدرة نتيجة ظروف الإقتصادية.

– عملية التقدير لم تعد بصفة دقيقة.

– ارتفاع قيمة بعض المصاريف.

3 – موازنة التقديرية للتموينات

تشمل موازنة التموينات إعداد تقديرات كمية وأخرى بالقيمة للمواد واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الإنتاج وتسعى إلى التأكد من أن المواد واللوازم سوف تشتري بالكميات المطلوبة في الأوقات المناسبة وبأقل تكلفة.[1]

- **إيجاد و تحليل انحراف موازنة التموينات:**

يمكن حساب الإنحراف بالعلاقة الموالية:

الانحراف = قيمة التموينات المقدرة – قيمة التموينات الفعلية

إذا كان الناتج موجبا فذلك يعتبر لصالح المؤسسة حيث ذلك إن:

المؤسسة تحصلت عن جميع تموياناتها بقيمة أقل من القيمة المقدرة.

إذا كان الناتج سالبا فإن ذلك يمكن أن يفسر بـــ:

– ارتفاع سعر التموينات.

– تغيير أحد أنواع التموينات المقدرة.

4 – الموازنة النقدية

إن الموازنة النقدية هي عبارة عن كشف لحركة الأموال في المستقبل و تحديد مستويات العجز و الفائض النقدي ، أي التدفقات النقدية المتوقعة للداخل و الخارج خلال فترة زمنية محددة و بيان الفائض أو العجز بينهما. ولها عدة استخدامات منها:[2]

- تستخدم في التخطيط المالي وفي الرقابة المالية.

[1] – هاشم أحمد عطية و محمد محمود عبد ربه محمد ، المرجع سبق ذكره ، ص 200، 201.

[2] – رشا العصار، عاطف الأخرس ، عليان الشريف ، إيمان الهنيني ، أحمد الجعبري " الإدارة والتحليل المالي " دار البركة للنشر و التوزيع عمان. الطبعة الأولى 2001. ص 304.

- تساعد المدير المالي في إظهار الفترات التي يتحقق فيها فائضا و الفترات التي يتحقق فيها عجزا مما يعطيه فرصة كافية للبحث عن مجالات لاستثمار الأموال الفائضة و البحث عن مصادر تمويل مناسبة و في الوقت المناسب.
- تساعد المدير المالي في تبيان الفترة التي يستطيع فيها أن يسدد ما اقترضه من أموال و ذلك بالفترات التي يتحقق فيها فائضا.
- تساعد المدير المالي في بيان الفترات التي يستطيع فيها أن يوزع أرباحا على الملاك بحيث لا تشكل عبئا على سيولة المشروع.
- تعتبر نقطة البداية للتحضير لإعداد الميزانية العمومية التقديرية.
- تساعد المدير المالي في المقارنة بين سياسات البيع و الشراء المطبقة و مدى التوافق بينهما.

ويتم إعدادها بتقدير المقبوضات النقدية المتوقعة والمدفوعات النقدية واستخراج صافي التدفق النقدي.

- **إيجاد و تحليل موازنة النقدية**

لإيجاد انحراف موازنة النقدية نحسب العلاقة التالية:

الانحراف = الرصيد المقدر – الرصيد الفعلي.

إذا كان الناتج موجب فإن المؤسسة لم تحقق قيمة النتيجة المقدرة أو المخطط لها ، ويمكن تفسير ذلك بـ:

– فريق العمل الذي قام بإعداد الموازنة لم يوفق في عملية التقدير.

– طرأ تغيير على بعض الموازنة فأثر على النتيجة لأن الموازنة النقدية تتماشى بالتوازي مع الموازنة الأخرى.

– المؤسسة دائنة لبعض العملاء ولم يسددو ما عليهم بعد.

– المؤسسة مدينة لبعض الموردين.

– إذا كان الناتج صفرا فإن المؤسسة استطاعت أن تحقق و تنفذ الموازنة بنجاح.

– إذا كان الناتج سالبا فيعني ذلك أن المؤسسة استطاعت تحقيق نتيجة أكبر من النتيجة المقدرة و هذا لصالح المؤسسة

خلاصة الفصل:

من المعلوم أن عملية تقييم الأداء و عملية اتخاذ القرارات مهمة أساسية في حياة المؤسسة الاقتصادية حيث تساعد عملية تقييم الأداء المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة و الضعف و كشف الانحرافات و علاجها ، و أيضا تساعد في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، كما إن عملية اتخاذ القرارات تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو المواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف المرسومة، فإن اتخاذ القرار السليم أصبح إحدى التحديات التي تواجهها المؤسسة نظرا لتقلبات الهائلة في البيئة المحيطة بها في ظل العولمة و تعقد المتغيرات التي تواجهها، و لتقييم الأداء و اتخاذ القرار تم تطرق إلى مختلف الأساليب و الأدوات المالية لتحليل المالي ، و من أهم النسب المالية التي اتفق معظم الباحثين على استعمالها وتعتبر من الأدوات التقليدية للتحليل المالي و هي نسب السيولة، نسب الربحية ، نسب النشاط و نسب الهيكل المالي. و كذلك التعرف على أهم الأدوات الحديثة المستخدمة في التحليل المالي من خلال النسب السوق عن طريق دراسة السوق و هذا لمواجهة التقلبات و المنافسة و إكتساب مكانة فيه ، و للحصول على أدق المعلومات و فهم البيانات الواردة من القوائم المالية من خلال مقارنة سنة الأساس ، و تعتبر الموازنة من أهم الأدوات و أدقها لأنها تقوم على أساس تقديرات وفق لطرق محددة و دقيقة و تحليل الانحرافات الناشئة عن الفرق بين القيم التقديرية و القيم الفعلية و إيجاد أسبابها ثم اتخاذ القرارات التصحيحية لها لضمان تجنبها مستقبلا للوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفصل الثالث : دراسة حالة

مؤسسة نفطال سعيدة

المبحث الأول : لمحة عن مؤسسة نفطال

المطلب الأول: الموقع والنشأة مؤسسة نفطال

أولا: التعريف بالمؤسسة نفطال:

نفطال مؤسسة ذات طابع تجاري تأسست بمقتضي مرسوم رقم 01/80المؤرخ في 09 أفريل 1980 ، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1981 وكانت حين ذاك مكلفة بتصفية والمواد البترولية وفي سنة 1987 ابعد هذا النشاط عن المؤسسة وتم الفصل بين فرع التكرير وفرع التوزيع فأصبح دور هذه الأخيرة توزيع وتسويق المواد البترولية المتمثلة في العجلات الزيوت الوقود الأرضي منتجات خاصة و الزفت ، علي مستوي التراب الوطني.

حدد رأسمالها ب 15.68 مليار عائد المؤسسة لسنة 2007 ب 174 مليار دج مع أرباح قدرت ب 22.5 مليار دج .

وهي مؤسسة مختصة في توزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها علي المستوي التراب الوطني والدولي باسم المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية ، يتكون المصطلح الأجنبي نفطال NAFTAL من نفط NAFAT : ماهي كلمة مشهورة تعني البترول .

ال AL وهي اول حرف من اسم البلاد الجزائر .

بداية من 18 افريل 1998 أصبحت مؤسسة نفطال مؤسسة مساهمة SPA برأسمال مقدر ب 6.500.000.000 دج مقسمة إلى 665 سهم أي قيمة 10 ملا يير دينار جزائري لكل سهم تابعة 100% لمؤسسة سوناطراك

ثانيا: الموقع الجغرافي للمؤسسة .

شرك نفطال بسعيدة مركز مديريتها يقع في المنطقة الصناعية رقم 01 ، ويغطي كل الاحتياجات الطاقوية للولايات : سعيدة ، البيض والنعامة مهمتها تتمثل في التمويل المواد البترولية ن يحدها من الشمال الطريق الوطني رقم 06 طريق الرباحية وجنوبا السكة الحديدية الرابطة بين محمدية وبشار وغربا مؤسسة المواد الكاشطة وشرقا شركة المياه المعدنية ، تتربع علي مساحة تقدر ب 4 هكتارات منها:

- المساحة المغطاة لعملية الإنتاج 3200 : CE ^{2}م

ـ المساحة المغطاة للإدارة 800 كلم

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي:

هيكل مؤسسة يمثل مجموعة العلاقات بين مختلف الوحدات و يعتمد هذا الهيكل علي نشاط و الهداف الإستراتيجية للمؤسسة وفي كل عمل جماعي يجب ان يكون هناك روابط معينة بين الأفراد حيث يعبر عن هذه الروابط بمجموعة من القواعد اللازمة لتنظيم العمل وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة.

إن الهيكل التنظيمي عبارة عن مجموعة المهام المسؤوليات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى فمما لاشك فيه لن السير الحسن لأي مؤسسة يستلزم وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن التوازن بين المسؤوليات واحترام الصلاحيات وعدم التداخل فيما بينها وهذا ما حرصت عليه مؤسسة نفطال من خلال هيكلها التنظيمي الذي تبنته في 05 افريل 2003 والذي يسمح لها بمواكبة التغيرات الاقتصادية السريعة وخاصة في مجال المحروقات وإعطاءها نوع من المرونة والفعالية التي سمحت لها باحتكار السوق الوطنية وتحقيق أهدافها المسطرة والمتمثلة في توسيع نشاطها وذلك من اجل تغطية جميع مناطق التراب الوطني والتوجه نحو التصدير بالإضافة إلى تلبية حاجات الزبائن كما ونوعا.

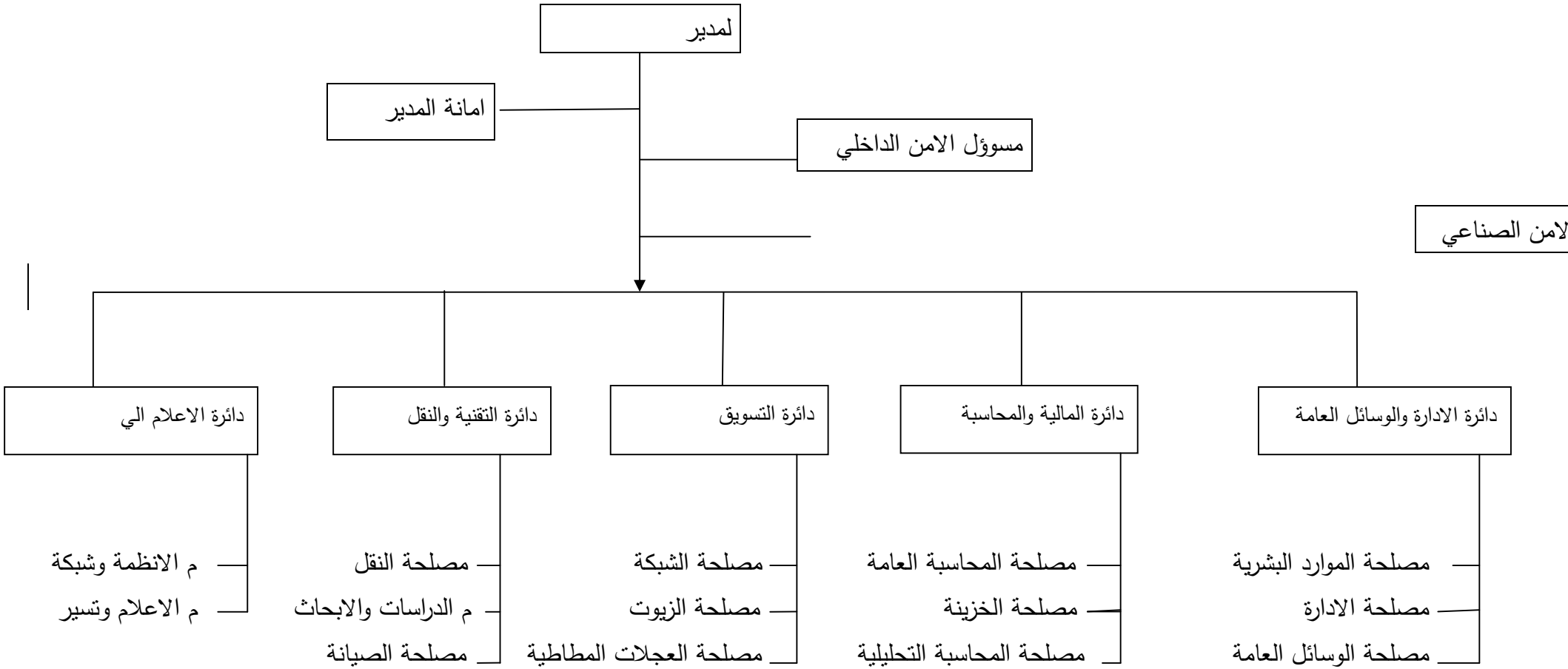
لمدير
امانة المدير
مسوؤل الامن الداخلي
لامن الصناعي
دائرة الادارة والوسائل العامة
دائرة المالية والمحاسبة
دائرة التسويق
دائرة التقنية والنقل
دائرة الاعلام الي
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة الادارة
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة المحاسبة العامة
مصلحة الخزينة
مصلحة المحاسبة التحليلية
مصلحة الشبكة
مصلحة الزيوت
مصلحة العجلات المطاطية
مصلحة النقل
م الدراسات والابحاث
مصلحة الصيانة
م الانظمة وشبكة
م الاعلام وتسير

➢ **التعريف بالمصالح والدوائر واهم المهام**

*** مهام المصالح**

*** امانة المدير :**

* تنظيم استعمال الزمن للمدير وتسير تجهيزات مكتبية .

* تتكفل بضمان الاتصالات الداخلية و الخارجية .

* ضمان تسيير المرسلات الداخلية و الخارجية.

* تسجيل فرز وترتيب المرسلات.

*** مسؤول الامن الداخلي**

* المحافظة علي ممتلكات الشركة.

* المحافظة علي امن الشركة .

*** مسؤول الامن الصناعي**

المهمة الاساسية لهذه الخلية تتمثل في :

* متابعة حالة المنشآت التابعة للشركة من حيث مطابقتها لمواصفات الامن و السلامة والنظافة .

* متابعة الحالة الصحية التي يعمل فيها موظفي الشركة.

*** دائرة الادارة والوسائل العامة**

* ضمان تسيير الوسائل العامة للشركة.

* ضمان تسيير الموارد البشرية.

* السهر علي تطبيق الصارم للقوانين الداخلية والخارجية.

* اعداد برامج ترتيب الاشغال .

*** دائرة التسويق**

ومهمته هذه الاخيرة تتركز في :

* متابعة عملية بيع المواد البترولية علي مستوي نقاط البيع التابعة للشركة.

* ترويج منتوج الشركة .

* الاتصال بزبائن الشركة ومتابعة المستحقات لديهم .

*** دائرة التقنية :**

ومن ضمن مهامها ما يلي:

* متابعة حالة الشركة وصيانته.

* متابعة اشغال توسعية واعادة تهيئة الهياكل التبعة للشركة.

*** دائرة المالية والمحاسبة:**

* تقوم بتنسيق ومتابعة كل النشاطات الخاصة بالمحاسبة، الخزينة، الميزانية .
* السهر علي تطبيق قواعد المحاسبة، متطابق تعليمات المخطط الوطني للمحاسبة.
* تحضير المخطط المالي والميزانية.
* **دائرة الاعلام الالي :**
* جمع، تحقيق وتحليل المعلومات التسيير المنطقة.
* القيام بدراسات إحصائية ايضاحية محللة للنتائج و الانجازات .
* ضمان تركيب ، استغلال وحفظ برامج المعطيات المختلفة .

دائرة الإعلام الآلي :

تنقسم الى مصلحتين هما:

- **مصلحة الشبكة و الانظمة: مهامها**

✓ جمع، تحقيق و تحليل المعلومات التسيير المنظمة
✓ تلقي و تحليل المعلومات المتعلقة بالنشاطات و هياكل المنطقة
✓ القيام بالدراسات إحصائية إيضاحية محللة للنتائج و الإنجازات .
✓ ضمان تركيب، إستغلالو حفظ البيانات برامج المعطيات.

- **مصلحة الإعلام و التسيير :**

مهامها: تشرف على مصالح المهندسون دولة في الإعلام الآلي يضطلعون بكل ماله صلة بميدان الإعلام الآلي في المقاطعة (NAFTAL)

- **دائرة المالية و المحاسبة :** تنقسم إلى ثلاث مصالح هي :

1. مصلحة المحاسبة العامة: هي مراقبة الشبكات و الصكوك تسلم إلى مصلحة المالية .

- تسير حساب جاري للمؤسسة من أجل تسديد جميع الأعباء و النفقات
- تسجيل العمليات المحاسبية كتبادل الوحدات و الاستثمارات و متابعة الموردين و الجباية و التأمينات
- حساب الأعباء (الأجور) المستخدمين الاستغلال
- تحضير ميزانية المؤسسة مند بدايتها حتى نهايتها

2. مصلحة المحاسبة التحليلية:مهامها

- حساب التكاليف حسب النشاط و حسب مركز المسؤولية
- معالجة الاستثمارات على مستوى المادي يعني تحديد الأسعار
- تحديد و تقييم المرد ودية حسب النشاط و حسب مركز المسؤولية

3. مصلحة الخزينة و المالية: مهامها

- تنظيم و ضبط فواتير المستخدمين
- إعداد الحالة الشهرية للخزينة عن طريق القيام بتحضير جدول التقارب بين البنك و المؤسسة
- تقييد وضعية الإيرادات أسبوعيا و شهريا

– **دائرة التقنية و النقل** : تنقسم الى ثلاثة مصالح و هي

1. مصلحة الدراسات و الإنجازات : مهامها

– مكلفة أساسا بالتخطيط لمناهج و طرق العمل ، و توفير قطع الغيار.

– تشرف على كل عمل تقوم به المؤسسة في جانبه التقني كالبناء و إقتناء الأجهزة.

2. مصلحة الصيانة : مهامها

– صيانة محطات التابعة للمقاطعة

– تتكلف بصيانة العتاد المتحرك مثل وسائل النقل سواء كانت داخلية أو خارجية

– صيانة تجهيزات الثابتة الموجودة في كل الأماكن التابعة للمقاطعة : مثل الأنابيب و التوصيلات

3. مصلحة النقل : مهامها

– نقل و جلب الزيوت و توزيعها عبر محطات الولاية

– تتمثل في الشاحنات الكبيرة ذات خزانات و السيارات

– **دائرة التسويق** : تنقسم إلى ثلاث مصالح هي : مصلحة الزيوت ، مصلحة العجلات المطاطية ، و مصلحة الشبكة و تهتم بي

- تسويق و توزيع البنزين و الزيوت و العجلات
- تتابع المواد البترولية من تسليمها حتى وصولها إلى المخازن
- تتابع حركة وسائل النقل الموضوعة تحت تصرف المؤسسة
- إستقبال طلبات الراغبين بالانضمام إلى قائمة زبائن "نفطال"

– **دائرة المستخدمين و الوسائل العامة:**

تنقسم إلى ثلاث مصالح هي :مصلحة تسيير المستخدمين ، مصلحة الموارد البشرية ، مصلحة وسائل العامة

1. مصلحة تسيير المستخدمين :

مهامها : تهدف مصلحة تسيير المستخدمين إلى هدف واحد هو وضع المستخدم تحت تصرف المؤسسة ثم الإشراف على إدارته و متابعة حياته المهنية من خلال ملف ضخم

يحوي كل ما هو متعلق بالأمور المهنية مثل شهادات و الخبرات ، ترقيات و العقوبات

2. مصلحة الموارد البشرية :

تسهر هذه المصلحة على متابعة العمل و تكوينهم

وضع توقعات مستقبلية متوسطة المدى حول تطور الموارد البشرية المقاطعة لمدة خمس سنوات و إرسالها للإدارة المركزية.

3. مصلحة الوسائل العامة:

من طبيعي أن المقاطعة تحتاج لأداء مهامها إلى طاقة الكهربائية واستعمال الشبكة الهاتفية ، و بالتالي تترتب على المؤسسة مصاريف هذه الأعباء، و هو ما يتكلف به قسم الإمكانيات العامة كما تحتاج المقاطعة إلى عقارات لإيواء موضفيها خاصة الإطارات و أيضا المصلحة مكلفة بتحضير وسيلة النقل إذا لزم الأمر و من مهامها أيضا دفع المصاريف هذه العقارات

. المهام والأهداف الإستراتيجية لمؤسسة نفطال :

من خلال مزاولة المؤسسة لنشاطها فإنها تسعي إلى تحقيق هدف مزدوج :

– تحسين جودة خدماتها.

– مواصلة مهمتها في توزيع وتسويق المنتجات البترولية المتنوعة.

لذلك تسخر المؤسسة كامل مواردها البشرية وإمكانياتها المادية بلوغ هذا الهدف ، إضافة إلى ذلك فان المؤسسة تقوم بعدة إجراءات تسمح لها بتحقيق أهداف إستراتيجية متنوعة منها :

* تجديد واعادة تأهيل بنيتها التحتية لوظيفة التخزين.

* تنمية وتطوير إستراتيجية التسيير والتي تضمن لها البقاء في المركز الريادي لتوزيع المنتجات النفطية في السوق المحلية .

* والتطلع لاحتياجات الزبائن المستقبلية .

* تطوير الشراكة مع متعاملين من ذوي الخبرة والبحث عن تحالفات إستراتيجية.

* تكثيف الإجراءات الرامية إلى السيطرة علي تكاليف وتحسين نوعية المنتجات والخدمات .

* توسيع نشاطها إلى أسواق خارجية حيث تسعي إلى أسواق مغاربية وافريقية .

* تصدير غاز البترول المميع لتونس والمغرب.

* زيادة طاقة النقل عبر الأنابيب.

* تنفيذ برنامج تكوين وتدريب فعال للموارد البشرية وذلك بما يتوافق مع احتياجات المؤسسة.

و أخيرا يمكن القول إن طموح مؤسسة نفطال في إن تصبح خير نموذج للمؤسسات الجزائرية الناجحة ليس فقط في فعاليتها الاقتصادية ولكن أيضا من حيث جميع المعايير الجودة ، حماية البيئة السلامة في الميدان الصناعي

المطلب الثالث : فروع و نشاطات مؤسسة نفطال

تعريف مختلف الإدارات والفروع بمؤسسة نفطال

* **الفرع التجاري** : يعتبر هذا الفرع من أهم الفروع مؤسسة نفطال أم له من دور كبير في تسويق المنتجات البترولية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ويتكون الفرع من :

* **إدارات تنفيذية** : حالة الصحية ،الأمن ، البيئة ، والجودة ، فريق الإعلام الآلي ، خلية المنازعات ، إدارات الدارسات ، التنبؤات و التخطيط ، إدارة الموارد البشرية ، الإدارة المالية و المحاسبة، إدارة النقل و الصيانة .

* إدارة العملية التشغيلية :

* قسم الزيوت والعجلات

* قسم الشبكات

* قسم الزفت

* **فرع الوقود** : يعتبر هذا الفرع ذو أهمية بالغة واثر كبير في نشاط المؤسسة حيث يلعب دور أساسي في ضمان التموين المنتظم و الإمداد وذلك من المنابع محطات التكرير والتصفية إلي المخازن الرئيسية

* ويمكن تمييز الفروع التالية :

فرع التسويق ، صناعة الوقود ، فرع GPL ، فرع المسؤول عن الأنشطة الدولية.

وكانت هذه طريقة أخرى لإنشاء إدارة العلاقات العامة و الاتصالات.

* **فروع مؤسسة نفطال** :

وتجدر الإشارة إلي إن فروع التسويق والوقود هي مشتقة من فرع GPLB والبعثات :

* **فرع التسويق** :

تسويق وتوزيع الوقود وزيوت التشحيم والإطارات و الإسفلت لحالة وإعادة البيع و التسليم للعميل .

* **فرع صناعة الوقود:**

مشتريات وإمدادات المراكز ومستودعات الموردين من إدارة وسائل التنمية لتجزين ونقل وصيانة مرافق التوزيع .

نشاط مؤسسة نفطال:

إن تدفق المواد والمنتجات البترولية ومشتقاتها يتم علي ثلاثة مراحل:

* **التموين** : هذه المرحلة تهتم بنقل المنتجات من مراكز التكرير والتصفية إلى مراكز التخزين الرئيسية عبر الأنابيب أو عم طريق الشاحنات ، حاليا يتم التموين أساسا عبر خطوط الأنابيب التالية:

* من مركز التكرير سكيكدة إلى مركز التخزين سكيكدة

* من مركز التكرير سكيكدة إلى مركز التخزين الخروب

* من مركز التكرير ارزيو إلى مركز التخزين وهران

* من مركز التكرير الجزائر العاصمة إلى مركز التخزين الشفا

* **تموين المخازن:** هو نشاط يتم من خلاله تحويل المنتجات البترولية ومشتقاتها من مراكز التخزين الرئيسية إلي مخازن الثانوية ومن خاصيته انه يقوم بالنقل بأحجام صغيرة مقارنة بالتموين.

* **التسليم** : هو المرحلة الأخيرة من نشاط توزيع المؤسسة ويهدف إلى توفير المنتجات البترولية بالأحجام والكميات المطلوبة في الوقت المناسب لمختلف محطات الخدمات والزبائن وذلك باستخدام وسائل النقل المختلفة علي رأسها الشاحنات وشبكات الأنابيب.

المطلب الرابع : البرامج الإلكترونية المستعملة داخل المؤسسة:

1- **برنامج IMMOSYS:** و هو برنامج خاص بتسيير كافة إهتلاكات المؤسسة و يقوم برصد جميع الإهتلاكات و حسابات جميع الاهتلاكات السنوية بكل استثمار داخل المؤسسة.

2- **برنامج NAFTCOM (برنامج المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية)** :يشمل هذا البرنامج على حسابات كل المؤسسة و المتعلقة بسنداتها و المتمثلة في سندات الاستقبال BR 010 و سندات الإرسال BTS 017 و سندات التغيرات الداخلية BMI.

3- **برنامج NEFT IP:** يتم به التسيير القطاع الموارد البشرية بالمؤسسة من الأجر ،التعويضات ،المنح .....الخ.

4- **شبكة OUTLOOK(Vituel Private Network):** هي شبكة محلية يتم بواسطتها الاتصال بالمديرية العامة وكل الوحدات التابعة لها.

5- **برنامج NAFTCOM:** هو برنامج حديث النشأة قدم من طرف الشركة الأم إلى مصلحة المحاسبة والمالي بالمؤسسة يقوم وفقه برمجة وتسجيل أعمال المؤسسة مزود بالنظام الجديد كما يحتوي على المدونة الجديدة مقارن بالمدونة القديمة.

المبحث الثاني : إعداد و تحليل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج

المطلب الأول : إعداد الميزانية المالية و الميزانية المختصرة

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك الرصيد	N صافي
الأصول غير جارية:				
فارق بين الاقتناء				
تثبيتات معنوية		0000		
تثبيتات عينية		.....		
أراض		14703134.45		14703134.45
مباني و تجهيزات		18978374636.98	1566479995.73	331357468.25
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات ممنوح امتيازها		0000		
تثبيتات يجرى انجازها		1941408.80		1941408.80
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها		20524595.50	27800.00	20496795.50
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب على الأصل				
مجموع الأصول غير جارية		1933259334.73		366751539.1

الأصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد تنفيذ		107454755.25	2965580.9	104489174.66
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة				
الزبائن		10788522.18	415245.95	10373276.60
المدينون الآخرون		12534506.31		12534506.31
الضرائب ما شابهها				
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة				
الموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة		44222507.35	262660.55	43959846.80
مجموع الأصول الجارية		175000291.09	3643486.73	171356804.37
مجموع العام أصول		2108264303.92	1570151282.45	538113021.47

جدول رقم : ميرانية الأصول لسنة 2009/12/31

المصدر: وثائق مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة

ميزانية الخصوم لسنة 2009/12/31

الخصوم	الملاحظة	N إجمالي
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس المال غير مستعان به علاوات و احتياطات احتياطات مدمجة(1) فارق إعادة التقييم فرق المعادلة(1) ارتباطات بين الوحدات النتيجة الصافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد		 426258562.00 -221081075.34
حصة الشركة المدمجة(1)		
حصة ذوي الأقلية(1)		
مجموع 1		205177487
الخصوم غير الجارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤؤنات و منتجات ثابتة مسبقا		 135588972.54 4874101.08
مجموع الخصوم غير جارية2		183863074

الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة		65440108.35
ضرائب		3568603.47
ديون أخرى		79249493.47
الخزينة سلبية		814256.03
مجموع الخصوم جارية3		149072461
مجموع العام الخصوم		538113021.47

المصدر: وثائق مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة

ثانيا : إعداد الميزانية المالية المختصرة

من الميزانية المالية يمكن أن نعد الميزانية المختصرة :

جدول رقم : الميزانية المختصرة لسنة 2009

الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الأصول غير الجارية	366751539.1	الأموال الخاصة	205177487
الأصول الجارية	171356804.37	الخصوم غير الجارية	183863074
		الخصوم الجارية	149072461
المجموع	538113021.47	**المجموع**	538113021.47

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: التحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

❖ **نسب السيولة**

1 – نسبة التداول

❖ **نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.**

%1.14 = 149072461 / 171356804.37=

1.14 % هي نسبة عادلة تقيس مدى قدرة المؤسسة في تغطية التزاماتها أي تغطية الأصول الجارية للخصوم الغير جارية (الديون قصيرة الأجل)

2 – نسبة السيولة السائلة أو السريعة:

❖ **نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة**

%0.44=149072461 / (104489174.66 -171356804.37) =

0.44% نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي من خلال اللجوء إلى بيع المخزون لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

❖ **نسب الربحية**

1 – هامش صافي الربح:

❖ **هامش صافي الربح =(صافي الربح / صافي المبيعات) × 100%**

%-1.79 =11717242.79 /(-21081075.34)=

❖ **مجمل الربح = (صافي المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة) / صافي المبيعات**

11717242.79/ (569159809.18 _ 11717242.79) =

%47.57 =

تمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من المبيعات كمجمل للربح ، و كمقياس عام لكفاءة التشغيل. و تستخدم النسب أعلاه للقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

❖ **نسب التمويل :**

1. نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية

= 205177487 + 183863074 = 389040561

نسبة التمويل الدائم = 389040561 / 366751539.1 = 1.06%

نلاحظ نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 هذا يعني أن المؤسسة استطاعت من خلال أموالها الدائمة لتغطية الأصول الغير جارية أي وجود هامش أمان يمكنها سداد ديون قصيرة الأجل المفاجئة

2. نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

= 205177487 / 366751539.1 = 0.55%

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أصغر من 1 هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الأصول الغير جارية من خلال أموالها الخاصة بل لجأت إلى الخصوم الغير جارية

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

= 284661433.73 /538113021.47 = 0.52%

تعبر هذه النسبة عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

= 205177487 / 284661433.73 = 0.72%

تبين هذه النسبة لنا مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

❖ **نسبة المردودية**

1. نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

%0.41 = 538113021.47 / 221081075.34 =

تبين هذه النسبة فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي

2. نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

%1.07 = 205177487 / 221081075.34 =

يسمح هذا المعدل بقياس الربح المحقق على الأموال المقدمة عن المساهمين

❖ **نسبة هيكلة المالية**

1. نسبة هيكلة الأصول : يعبر عن هذه النسب على شكل نسبة مئوية من خلال عناصر الميزانية

– نسبة هيكلة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

%0.68 = 538113021.47 / 366751539.1 =

– نسبة هيكلة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

%0.31 = 538113021.47 / 171356804.37=

2 . نسبة هيكلة الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية:

– نسبة هيكلة الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

%0.72 = 538113021.47 / 389040561 =

– نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

%0.34 =538113021.47 /183863074 =

– نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

%0.27 =538113021.47 / 149072461=

المطلب الثالث : إعداد تحليل جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج. ضمن المخطط المحاسبي الوطني يعتبر إن هذه الجداول أو الملاحق من أهم الأعمال التي تقوم بهم المؤسسة للتعبير عن وضعيتها وذمتها في شكل جداول، وبالنسبة للنظام المحاسبي المالي أصبحوا أساس المحاسبة لكل من يحتاج الاطلاع.(حسابات النتائج) .

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		20812526.31
60	بضاعة مستهلكة	9095283.52	
80	*الهامش الإجمالي*		11717242.79
80	الهامش الإجمالي		11717242.79
71	إنتاج المباع		569159809.18
72	إنتاج مخزون		83194266.53
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة		54655.73
74	أدءات متممة		160441968.62
75	تحويل تكاليف الإنتاج		176697.21
61	مواد و لوازم مستهلكة	371963794.10	
62	خدمات	82492680.40	
	المجموع	454456474.50	824744640.06
81	القيمة المضافة		370288165.56
81	القيمة المضافة		370288165.56
76	إيرادات مالية		420082.03
77	إيرادات مختلفة		4891257.52
78	تحويل تكاليف الاستغلال		5678511.66

63	مصاريف المستخدمين	485602026.49	
64	الضرائب و الرسوم	14210007.67	
65	مصاريف مالية	1229178.05	
66	مصاريف مختلفة	484094.21	
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	136548564.66	
	المجموع	242430721.08	381278616.77
83	نتيجة الاستغلال	231152104.31	
79	إيرادات خارج الاستغلال		60550862.45
69	تكاليف خارج الاستغلال	20479833.48	
84	نتيجة خارج الاستغلال		40071028.97
83	نتيجة الاستغلال	261152104.31	
84	نتيجة خارج الاستغلال		40071028.97
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	221081075.34	
889	ضرائب على الأرباح		
88	**نتيجة السنة المالية**	**221021075.34**	

المصدر: وثائق مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة

تعليق على الجدول :نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وإنما تتميز بالنتيجة الصافية لسنة المالية، التي تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها.

ضرائب ورسوم :

1-ضريبة على البيع

2-رسم على المنتوجات بترولية .

3-فرق تقييم الأسعار

تحويل معطيات جدول حسابات النتائج : TCR إلى معادلات رياضية

إنتاج السنة المالية : ح\70 +ح\72 + ح\73 + ح\74

إنتاج السنة المالية = 20812526.31+ 569159809.18 +83194266.53+ 54655.73+ 176697.21

إنتاج السنة المالية = 833839923.58

استهلاك السنة المالية = ح\60 +ح\61+ ح\62

استهلاك السنة المالية =9095283.52 + 371963794.10+ 82492680.40

استهلاك السنة المالية = 468392702.23

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية (2-1)

= 833839923.58 - 468392702.23

القيمة المضافة للاستغلال =370288165.56

إجمالي فائض الاستغلال =القيمة المضافة للاستغلال – (ح\63+ ح\64)

= 370288165.56- (485602026.49 + 14210007.67)

إجمالي فائض الإستغلال = -134364812.81

النتيجة العملياتية = إجمالي الفائض الاستغلال +(ح\75+ ح\78) –(ح\65+ح\68)

= (-134364812.81)+(66229374.1)-(157028398)

النتيجة العملياتية =-225163836.84

النتيجة المالية = ح\76-ح\66

=5311939.55- 1229178.05

النتيجة المالية = 4082761.5

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية (6+5)

= -225163836.84) + 4082761.5

النتيجة العادية قبل الضرائب =20181075.34

حسابات النتائج 2009/12/31

البيان	ملاحظة	N
رقم الأعمال		750591001.32
مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع		83134266.53
الانتاج المثبت		54655.73
إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية		833839923.58
مشتريات مستهلكة		381059077.62
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى		8733624.61
2-استهلاك السنة المالية		468392702.23
3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		365447221.35
أعباء المستخدمين		485602026.49
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		14210007.67
4-الفائض الاجمالي عن الاستغلال (أ)		-134364818.81
المنتجات العملياتية (ب)		60550862.45
الأعباء العملياتية (ج)		(20479833.48)
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات (د)		(136548564.66)
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات (هـ)		5678511.66
5-النتيجة العملياتية (أ+ ب- ج- د+ هـ)		-225163836.84
المنتوجات المالية (أ)		5311939.55
الأعباء المالية (ب)		(1229178.05)
6-النتيجة المالية (أ- ب)		4082761.5
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		-2281075.34
ضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
ضرائب المؤجلة حول نتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية		-
مجموع الأعباء الأنشطة العادية		-
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		-

عناصر الغير العادية- المنتوجات		-
عناصر الغير العادية- الأعباء		-
9-النتيجة غير العادية		
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	-221081075.34	

من إعداد الطالبتين

استغلال نتائج جدول حسابات النتائج في اتخاذ القرارات و تقييم الأداء

1. معدل الإدماج = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم

*رقم الأعمال خارج الرسم = 20812526.31 / 1.17 = 17788484 دج

معدل الإدماج = 365447221.35 / 17788484

معدل الإدماج = 0.2%

0.2 % هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات إنطلاقا من نشاطها المتمثل في الغاز.

2. نسبة القيمة المضافة معيار لهيكل استقلال المؤسسة = القيمة المضافة / مصاريف المستخدمين

= 365447221.35/ 485602026.49

نسبة القيمة المضافة معيار لهيكل استقلال المؤسسة = 0.75%

0.75% تبين هذه النسبة أهمية أعباء المستخدمين في تكوين القيمة المضافة .

3. نسبة إنتاجية الأصول = القيمة المضافة / إجمالي الأصول

= 365447221.35/ 366751539.1

نسبة إنتاجية الأصول = 0.99%

0.99%تبين هذه النسبة مساهمة الأصول في نشاط المؤسسة.

4. نسبة النتيجة المالية = النتيجة المالية / نتيجة الدورة العادية قبل الضرائب

= (-21081075.34) / 4082761.5

نسبة النتيجة المالية = -0.19%

5. نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال (EBE)

1.5 بالنسبة للتثبيتات : ح/ 68 مخصصات الاهتلاك و المؤونات / EBE

EBE = القيمة المضافة – (ح/ 63 أعباء المستخدمين + ح/ 64 الضرائب و الرسوم و المدفوعات)

= 365447221.35 – (485602026.46 + 14210007.67)

EBE = -134364813 دج

1.5 بالنسبة للتثبيتات = -134364813 / 136548564.66

= -0.1%

2.5 بالنسبة للمقرضين : ح/ 66 الأعباء المالية / EBE

= 4840944.21 / 134364813-

= %0.03-

مردودية النشاط

1.1 نسبة الهامش الإجمالي = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال خارج الرسم

= 21081075.34- / 17788484

نسبة الهامش الإجمالي = %1.18-

1.18- % تسمح هذه النسبة بتقييم الإستراتجية التجارية للمؤسسة.

2.1 معدل الهامش الإجمالي للاستغلال = EBE / رقم الأعمال خارج الرسم

= 134364813- / 17788484

معدل الهامش الإجمالي للاستغلال = %0.7

يشير هذه المؤشر إلى أن الأداء المؤسسة الصناعي و التجاري جيد و كذلك قدرتها على توليد موارد الخزينة.

3.1 نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

= 221081075.34 / 17788484

نسبة الهامش الصافي = %12.4

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.

المبحث الثالث: تحليل البيانات باستخدام برنامج spss

وسنحاول من خلال هذا المبحث إسقاط هذه المفاهيم و اختبارها على أرض الواقع ، وبالتالي يتناول هذا المبحث وصفا مفصلا للطرق التي اتبعناها في تنفيذ الدراسة تحديد عينة الدراسة، إعداد أداة الدراسة (الاستبيان) و التأكد من صدقها و ثباتها والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة هذه النتائج.

المطلب الأول: الدراسة الاساسية:

- **منهجية الدراسة الميدانية:**

ترتكز الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل أثر النماذج القيادية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية نفطال سعيدة محل الدراسة بالاعتماد على الإجابات الواردة من الاستبيان الموزع على موظفي وموظفات الشركة.

- **المنهج المستخدم:**

ان اختبار منهج دراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدرس وكذلك الغاية منه ويعرف المنهج على انه "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث "(محمد شفبق، 1990، ص 30)

وبالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على انه "مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستنتاج من دلالتها والوصول الى نتائج وتعميمات عن الظاهرة او الموضوع محل الدراسة" (بشير صالح الراشدي، 2000، ص59)

وقد اعتمادنا على هذا المنهج لوصف أثر النماذج القيادية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية نفطال سعيدة.

المطلب الثاني: مجتمع و عينة البحث

- **مجتمع البحث**

هو جميع الافراد او الاشياء او الاشخاص الذين يشكلون موضوع مشكلة البحث .وهو جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الباحث الى ان يعمم عليها نتائج الدراسة. حيث ثم اختيار مجتمع البحث من عمال الشركة الذين يمتلكون مؤهلات ومقدرة في الحكم على مختلف العبارات الواردة في الاستبيان الخاصة بأثر النماذج القيادية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية.

- **عينة البحث**

كان حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع استمارة الاستبيان 35 حيث ثم سحب استمارات 05 للغياب بعض الافراد من العينة،وقمنا بتوزيع حوالي 35 استبيان شملت جميع عمال الشركة.

وقد اعتمدنا على طريقة التسليم والاستلام المباشر لأفراد العينة

بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر وجود30 استبيان لتمثل عينة الدراسة والجدول التالي يبين الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعةوالصالحة	**30**	%95

- **أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية المستخدمة:**

يتطلب أي بحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات وكذا الوسائل الإحصائية، وتتثمل في الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات في هذه الدراسة

1) أدوات جمع المعلومات

اعتمدنا في هذه الدراسة على جمع المعلومات في استمارة الاستبيان كأداة لاستقصاء وجمع اراء وإجابات افراد العينة حتى يتسنى لنا ابراز وجهات نظرهم حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا المرتبطة بأثر النماذج القيادية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية نفطال سعيدة.

وتعرف الاستمارة على انها "عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي توجه الى المبحثين في موقف مقابلة شخصية" (عبد الله عبد الرحمن، 2002، ص 180)

تضمن الاستبيان 40 سؤالا كانت مقسمة الى 3 محاور، حيث يشمل الجزء الأول البيانات الشخصية والذي يحتوي على08 من الأسئلة، اما الجزء الثاني فيحتوي على 32 سؤال

2) الوسائل الإحصائية المستخدمة (نافد محمد بركات، 2006، ص3)

لتحليل الإجابات افراد عينة الدراسة ثم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية
2. معامل الثبات الفا كرو نباخ
3. التوزيعات التكرارية
4. المتوسط الحسابي
5. الانحراف المعياري
6. معامل الارتباط بيرسون

- **اختبارالاستبيان:**
- **هدف الاستبيان:**

✓ تكون الأسئلة موحدة لجميع أفرد العينة في حين أنها قد تتغير صيغة بعض الأسئلة عند طرحها في المقابلة.

✓ تصميم الاستبيان ووحدة الأسئلة يسهل عملية تجميع المعلومات في مجاميع وبالتالي تفسيرها والوصول إلى استنتاجات مناسبة.

✓ يمكن للمبحثين اختيار الوقت المناسب لهم والذي يكونوا فيه مهيئين نفسيا وفكريا للإجابة على أسئلة الاستبيان

✓ يسهل الاستبيان على الباحث جمع معلومات كثيرة جدا من عدة أشخاص في وقت محدد.

✓ الاستبيان لا يكلف ماديا من حيث تصميمه وجمع المعلومات مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى جهد أكبر وأعباء مادية مضافة كالسفر والتنقل من مكان إلى آخر .... الخ.

- **صدق الاستبيان:**

الصدق: ببساطة هو ان تقيس الأسئلة الاستبيان او الاختبار ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلا الوظيفة الذي يفترض انه يقيسها

انوع الصدق الاستبيان:

- **الصدق الاتساق الظاهري (الخارجي) لأداة الدراسة:**

وللتحقق من صدق الظاهري للاستبيان يقوم الباحث بعرضه على مجموعة من المحكمين ملحق وذلك للإبداء رأيهم في وضوح عبارات الاستبيان ومدى مناسبته

- **صدق الاتساق الداخلي:**

يقصد بالصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي اليه هذه العبارة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات ابعاد الاستبيان والدرجة الكلية للبعد نفسه.

متغيرات الدراسة.

تتكون هذه الدراسة من المتغيرات التالية:

– **المتغير المستقل:** ويتمثل في النموذج القيادي وله أبعاد وهي:

- النموذج الأوتوقراطي.
- النموذج الديموقراطي.
- النموذج الحر.

المتغير التابع: ويتمثل في أداء العاملين.

حيث بني هذا الاستبيان من عدة جوانب تخدم موضوع الدراسة. وقد حاولنا صياغة استبيان يشمل كافة جوانب الدراسة، وقبل توزيعه على أفراد العينة تم عرضه على الأستاذ المؤطر بغية التعرف على جوانب القصور وقد تم الأخذ بملاحظاته.

بعد إجراء التعديلات اللازمة على الاستبيان، تمت صياغة الاستبيان في شكله النهائي وهو مكون من جزئيين رئيسين الهدف من خلالهم التعرف على:

- في الجزء يتضمن أسئلة حول البيانات الشخصية وذلك من خلال 8عبارات تتمثل في: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية في الشركة، والخبرة المهنية.....إلخ.

- أما الجزءالثاني تكون من محاور رئيسية تم التعرف عليها من خلال مجموعة من الفقرات،وكان مجموع

العبارات المكونة للاستبيان 32عبارة موزعة على محورين كالآتي:

المحور الأول: نموذج الأوتوقراطي

- البعدالأول:تضمن أسئلة حول النموذج الأوتوقراطي،ولقدتضمن08 فقرات.
- البعد الثاني:تضمن أسئلة حول االنموذج الديموقراطي،ولقدتضمن08 فقرات.
- البعدالثالث: تضمن أسئلة حول النموذج الحرولقد تضمن0 6فقرات.

المحور الثاني: أداء العاملين وتضمن أسئلة حول أداء العاملين، و تضمن 10 أسئلة.

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبيان وقد تم استخدام مقياس (ليكارت) خماسي الدرجات،و هي كمايلي حسب القياس النسبي في تحديد تقييم رأيهم في كل فقرة بهدف قياس درجة إجابات أفراد العينة وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول(11) يوضح مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ولتحديد طولا لخلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)،تم حسابا لمدى (5−1=4) ثم تقسيمه على عدد الخلايا (5/4=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم تفسير النتائج حسبا لجدول التالي:

الجدول (12) يوضح الاتجاه العام لإجابة المستجوبين حسب مقياس ليكارت الخماسي (محمد سليم خير أبو زيد، 2010، ص27

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1- 1.79	1.80- 2.59	2.60- 3.39	3.40- 4.19	4.20- 5

ثبات أداة الدراسة. (Alpha Cronbach)

العنصر الأول: حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ

يعد معامل الثبات الفا نسبة للعالم كرو نباخ أحد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي ويأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا.

لقياس مدى ثبات الاستمارة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ،وذلك لقياس مستوى الثبات والذي يعد أحد أهم الاختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان لإضفاء الشرعية عليها،حيث على ضوء نتائج هذا الاختبار يتم تعديلا لاستمارة أو قبولها ،و يستخدم هذا الاختبار لتحديد فيما إ ذا كانت أسئلة الاستبيان صحيحة على إثر أجوبة المستجوبين على الأسئلة،و تكون أصغر قيمة مقبولة لكرونباخ ألفا هي 0.6 وكلمات زيد القيمة تكون أفضل،وجاءت نتائجه كما في الجدول الموالي:

الجدول (13) يوضح قيمة معامل ألفا كرومباخ

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,780	32

يتضح من خلال الجدول أن قيمة ألفا كرومباخ مرتفعة (0.780) مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات عال وقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة ومدى صلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

العنصر الثاني: حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل (النموذج القيادي):** ويتمثل في (الأوتوقراطي، الديموقراطي والحر)

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,603	22

حسب الجدول نلاحظ وجود اتساق داخلي جيد، كذلك وجود درجة ثبات =**0.603**

- **المتغير التابع (آداء العاملين):** ويتمثل في أداء العاملين.

ReliabilityStatistics

N of Items	Cronbach's Alpha
10	,717

نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي **0.717** وتعتبر درجة عالية مما يدل على وجود اتساق داخلي بين جميع عبارات هذا المحور.

المطلب الثالث: التحليل الاحصائي لبيانات الاستبيان واختبار الفرضيات

الفرع الأول: تحليل المعلومات الشخصية لأفراد العينة. (الجزء الاول)

تساعد المعلومات الشخصية الباحث في التعرف على ملا محو خصائص المستجوبين وخلفياتهم،و كثيرا ما يعتمد عليها كمؤشرا تفي تحليلا لبيانات و المعطيات الميدانية، حسب ما تقتضيه متغيرات الدراسة وأهدافها،كما كان في دراستنا التي اعتمدت على تحليل فرضية انطلاقا من المؤشرات والبيانات الشخصية للمستجوبين،ولهذا فهي على جانب كبير منا لأهمية إذ يندر أن نصاد فبحثا ميدانيا لمتخذها إطارا موجها له.ومن هذ ا المنطلق اشتملت استمارة هذه الدراسة على محور خاصب المعلومات الشخصية ضم(08)أسئلة تتعلقب الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الرتبة الوظيفية في الشركة، والخبرة المهنية، التكوين داخل أو خارج الوطن، الامكانيات المادية ومواكبة التطور التكنولوجي.

سنقوم في هذا الفرع بدراسة الخصائص الديمغرافية للعينة (المعلومات الشخصية)

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	21	70,0	70,0	70,0
	أنثى	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

جدول(14): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الجنس

أولا: توزيع الأفراد حسب متغير الجنس

من الجدول أعلاه يتضح بأن فئة الذكور المستجوبين تفوق وتتعدى فئة الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور 70%في حين بلغت نسبة الإناث 30 %.

هذا يشير إلى طبيعة العمل بشركة نفطال والذي يقضي توفر عنصر الذكور بنسبة أكبر من الإناث خاصة في الأعمال التي تتطلب قوة وجهد عضلي وحضور دائم نهارا والمناوبة ليلا. وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

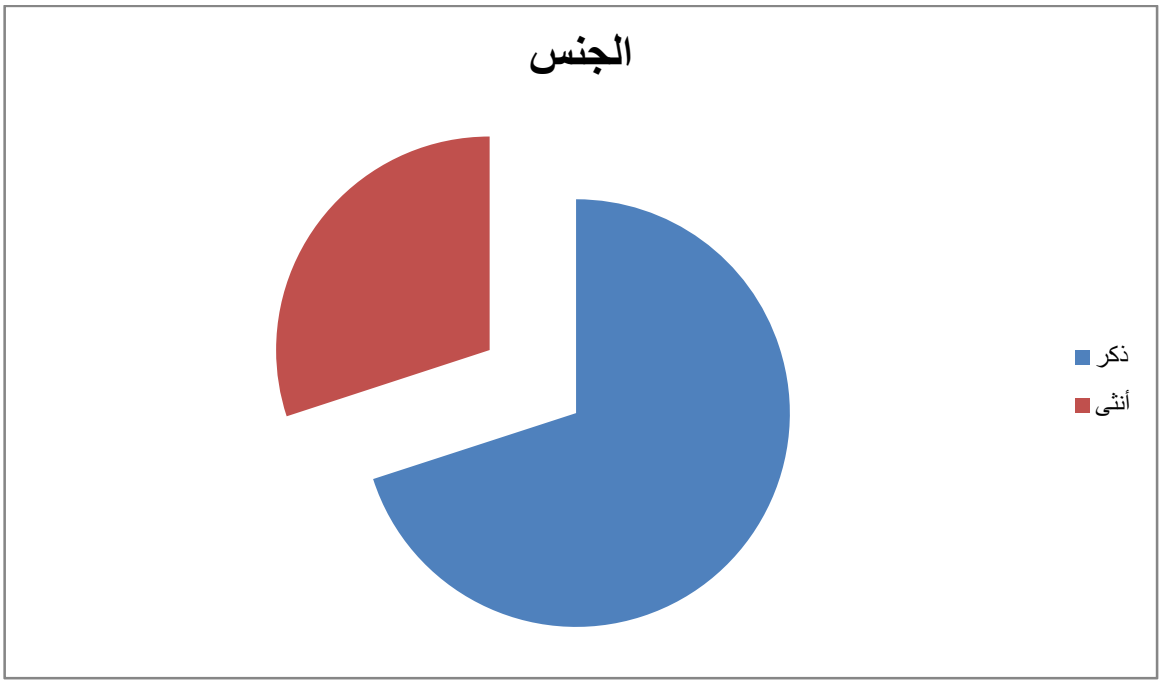

- **الفئة العمرية**

جدول(15): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 30 – 39 سنة	26	86,7	86,7	86,7
	أكبرمن 40 سنة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ثانيا: توزيع الأفراد حسب متغير الفئة العمرية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الأفراد الذين تتراوح أعمرهم من 30 إلى 39 سنة يشكلون أكبر نسبة حيث قدرت بـ:86.7% من إجمالي أفراد العينة، ثم يليها الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة بنسبة 13.3% من إجمالي أفراد العينة، ثم يليها الفئة العمرية وبنسبة منعدمة للفئة الأقل من 30 سنة.

وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

يوضح الأعمدة البيانية لمتغير السن

الشكل (02): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

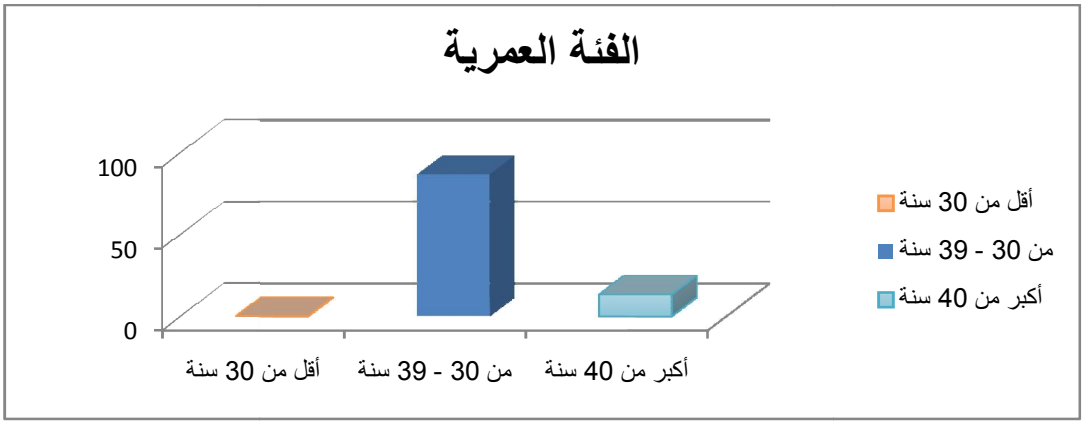

- **المؤهل العلمي:**

جدول(16): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المستوى_الدراسي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	5	16,7	16,7	16,7
	لسانس أوهندسة	17	56,7	56,7	73,3
	ماجستير أو دكتوراه	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

رابعا: توزيع الأفراد حسب متغير المؤهل العلمي

تناولت الدراسة خاصية المؤهل العلمي و توزع أفراد العينة المستجوبة بحسب مستوى المؤهل الدراسي إلى أربعة فئات رئيسية،يحتل فيها فئة حاملي الليسانس أو الهندسة المرتبة الأولى بنسبة 56.7%و هي الفئة الأكثر

مشاركة ،بينما قدرت نسبة فئة ماجيستير أو دكتوراه بـ26.7% وفئة الباكالوريا بنسبة 16.7 %، أما الذين لديهم مستوى ثانوي بنسبة منعدمة وهذا يعكس المستوى العلمي المرتفع للمستجوب بينما وفر للبحث قابلية واستجابة كبيرة نحو الاستبيان و المقدرة على استيعاب مضمون الأسئلة والهدف منها و التحكم في طريقة الإجابة عليها.

الشكل (03): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

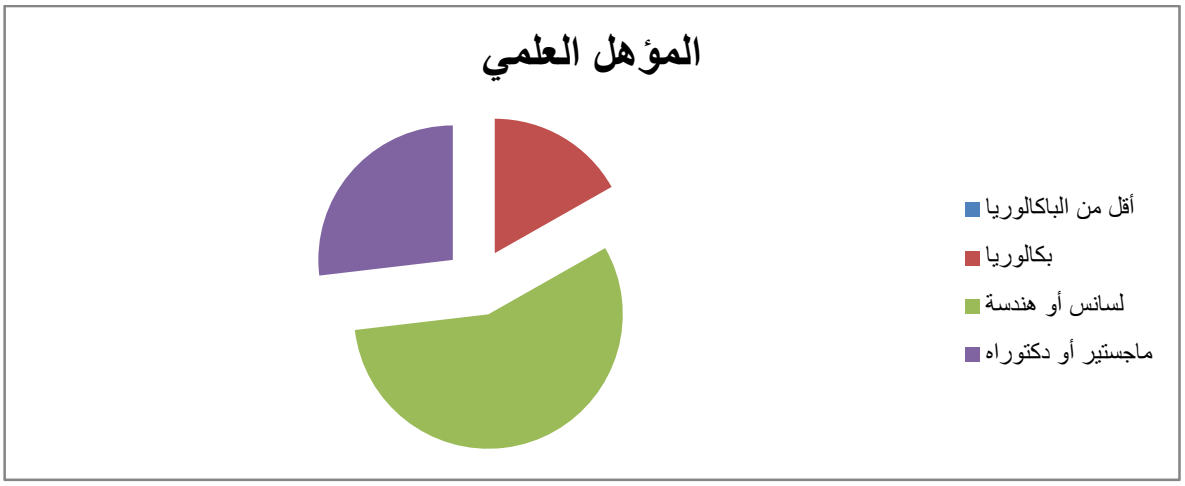

- **طبيعة المستجوب**

جدول(17): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير طبيعة المستجوب

طبيعة_المستجوب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	رئيسمصلحةأوقسم	13	43,3	43,3	43,3
	موظف	17	56,7	56,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ثالثا: توزيع الأفراد حسب متغير طبيعة المستجوب

ظهر من الجدول السابق أن متغير الرتبةالوظيفيةقد أظهر تفوق فئة موظف، اذ بلغت نسبته 56.7% اي ما يعادل 17 مستجوب من إجمالي عدد المستجوبين. وتشكل فئة رئيس مصلحة أو قسمما نسبه43.3%، اي ما يعادل 13مستجوب وأخيرا بنسبة منعدمة لفئة المدير.

الشكل (04): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية

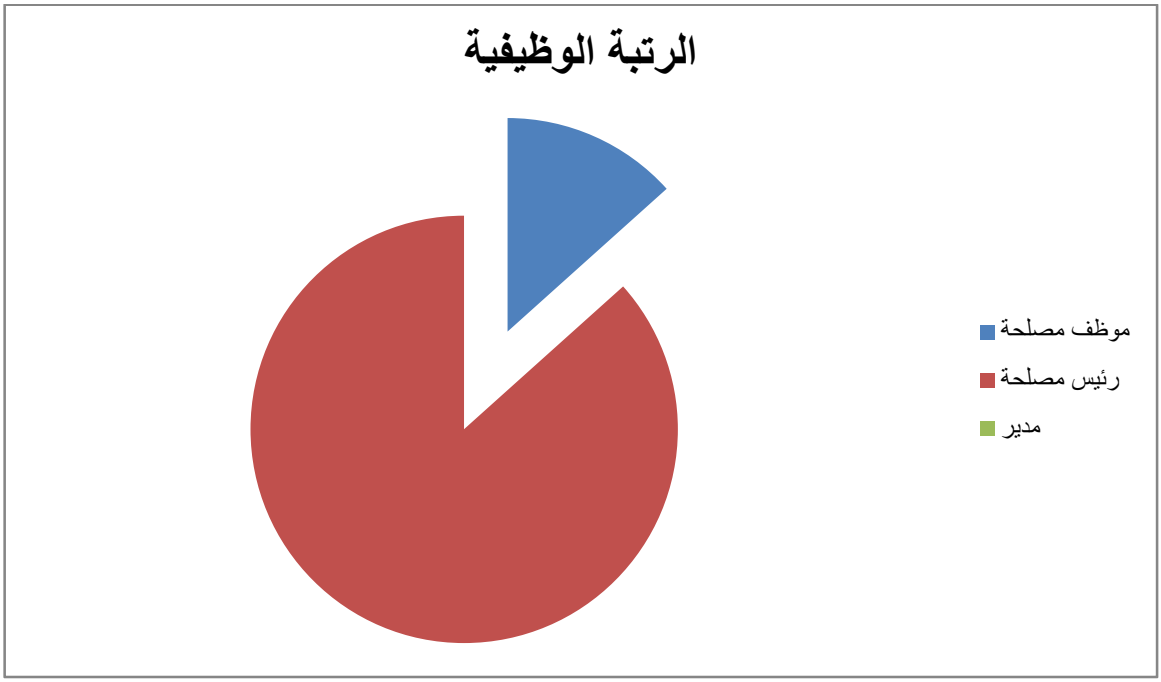

- **سنوات الخبرة**

جدول(18): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات_الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقلمن 3 سنوات	1	3,3	3,3	3,3
	من 3-5 سنوات	9	30,0	30,0	33,3
	أكثرمن 5 سنوات	20	66,7	66,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

من خلال الشكل السابق يتضح بأن معظم المستجوبين كانت لديهم خبرة تفوق 5 سنوات في شركة نافطال أي ما يعادل نسبة 66.7 %وهذا ما يعطي الإجابة على الاستبيان أكثر موضوعية فهم لهم نظرة واقعية من خلال ما عايشوه في الشركة، والذين لديهم خبرة بين 3 و 5 سنوات بنسبة 30%، وأخيرا الأقل من 3 سنوات بنسبة 3.3%.

الشكل رقم (05): يوضح سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة في شركة نفطال

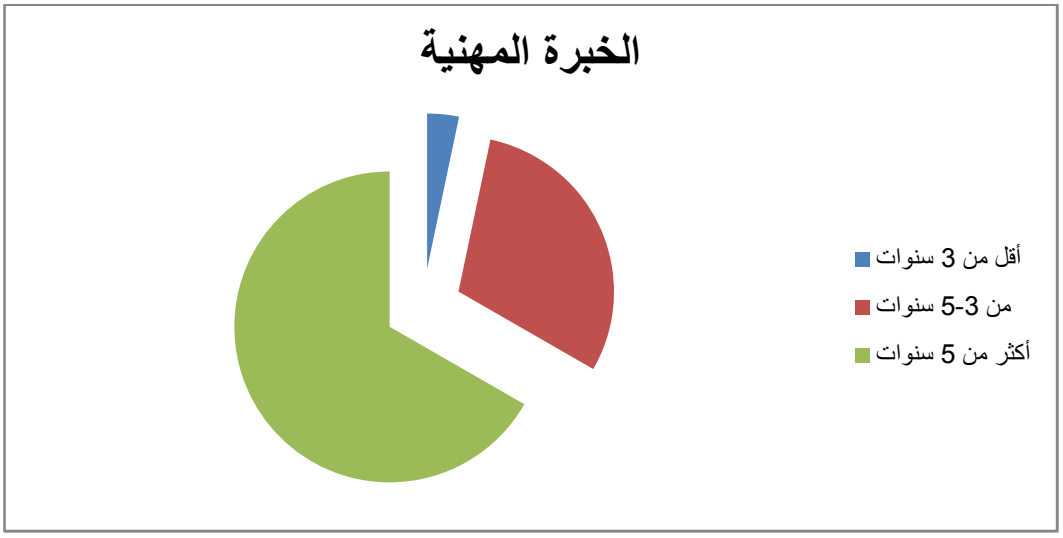

- **الاستفادة من التكوين**

جدول(17): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الاستفادة من التكوين

الاستفادة_من_التكوين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	14	46,7	46,7	46,7
	لا	4	13,3	13,3	60,0
	داخله	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

من خلال الشكل السابق يتضح بأن معظم المستجوبين كانت لديهم استفادة من التكوينات في شركة نافطال أي ما يعادل نسبة 46.7 % والذين كانت لديهم استفادة من تكوينات الداخلية بنسبة 40 % ، ونسبة الذين لم يتفيدوا من التكوينات هي 13.3%، وأخيرا التكوينات في الخارج بنسبة منعدمة.

الشكل رقم (06): يوضح الاستفادة من التكوين في شركة نفطال

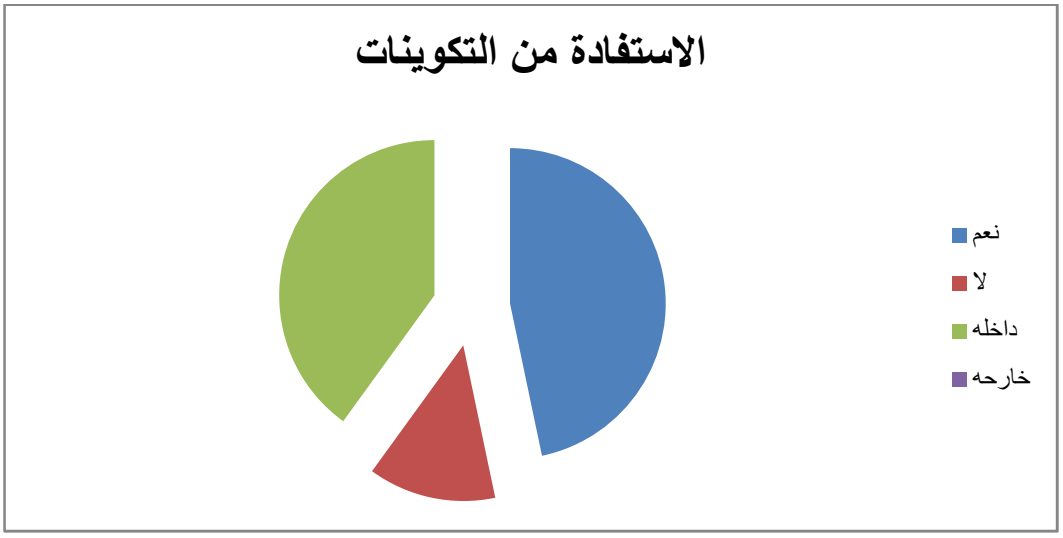

- **الامكانيات المادية المتوفرة**

جدول(18): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير الامكانيات الماديةالمتوفرة

توفر_الامكانيات_المادية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	60,0	60,0	60,0
	غيركاملة	5	16,7	16,7	76,7
	متطورة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

من خلال الشكل السابق يتضح بأن معظم المستجوبين كانت لديهم المكانيات المادية في شركة نفطال أي ما يعادل نسبة 60 % والذين أجابوا بمتطورة بنسبة 23.3 % ، أما من أجابوا بغير كاملة فبنسبة 16.7% .

الشكل رقم (07): يوضح•الامكانيات المادية المتوفرة في شركة نفطال

- **مواكبة التطورات التكنولوجية**

جدول(19): يوضح توزع أفراد العينة حسب متغير مواكبة التطورات التكنولوجية

مواكبة_التطور_التكنولوجي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	26	86,7	86,7	86,7
	لا	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

من خلال الشكل السابق يتضح بأن معظم المستجوبين كانت اجابتهم أن الشركة تواكب التطور التكنولوجي بنسبة 86.7 %، أما من أجابوا بلا فبنسبتهم 13.3% .

الشكل رقم (08): يوضح مواكبة التطورات التكنولوجية في شركة نفطال

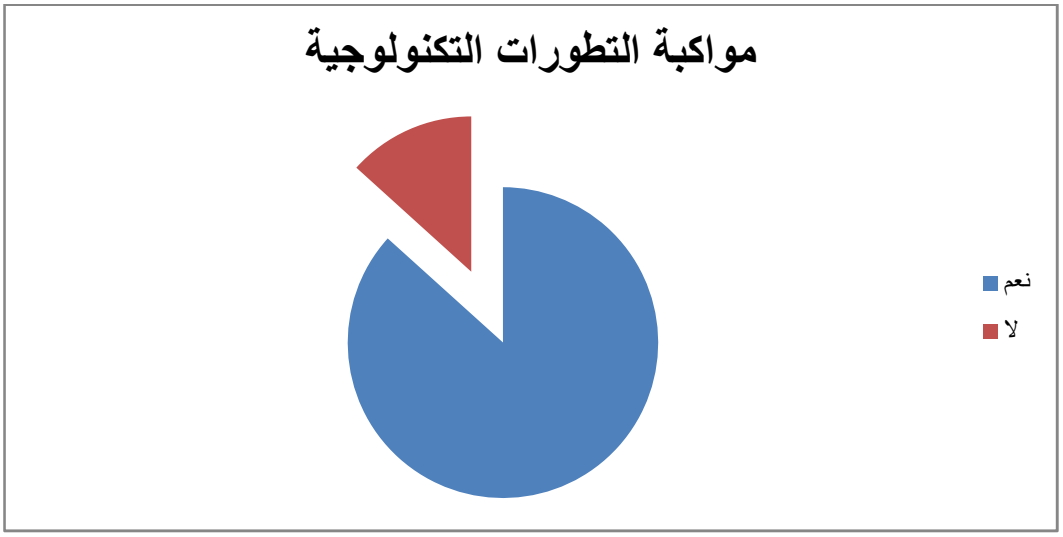

عرض وتحليل نتائج الاستبانة.

العنصر الأول: تحليل العبارات الخاصة بالمحور الثاني النموذج القيادي.

البعد الأول: النموذج الأوتوقراطي

جدول (20) :يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات البعدالأول النموذج الأوتوقراطي

البعد الأول: النموذج الأوتوقراطي	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	30	40	6.7	13.3	10	2,33	1,321
	النسبة	30	20	16.7	10	23.3	2,76	1,568
	النسبة	26.7	56.7	6.7	10	00	2,00	1,870
	النسبة	50	36.7	10	3.3	00	1,6667	1,80230
	النسبة	33.3	46.7	16.7	3.3	00	1,90	1,803

	النسبة	16.7	46.7	33.3	3.3	00	2,23	1,773
	النسبة	13.3	50	20	6.7	10	2,50	1,137
	النسبة	43.3	43.3	10	3.3	00	1,73	1,784
الدرجة الكلية للبعد الأول							2.13	1.007

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جل إجابات الموظفين المستجوبين كانت إجابتهم بدرجة أوافق فيما يخص النموذج الأتوقراطي، مما يدل على أن شركة نفطال تسعى لتطبيق النموذج الأتوقراطي في القيادة، وقد تحصل على متوسط حسابي قدره 2.13 وانحراف معياري 1.007.

البعد الثاني: النموذج الديموقراطي

جدول (21): يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات البعد الثاني النموذج الديموقراطي

البعد الثاني النموذج الديموقراطي	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	40	43.3	3.3	10	3.3	1,93	1,080
	النسبة	20	46.7	16.7	10	6.7	2,36	1,129
	النسبة	46.7	33.3	16.7	3.3	00	1,76	1,858
	النسبة	33.3	33.3	20	10	3.3	2,16	1,116

	النسبة	13.3	56.7	20	10	00	2,26	1,827
	النسبة	20	40	23.3	10	6.7	2,43	1,135
	النسبة	16.7	50	10	10	13.3	2,53	1,279
	النسبة	16.7	56.7	16.7	10	00	2,20	1,846
الدرجة الكلية للبعد الثاني							2.20	1.033

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جل الموظفين المستجوبين كانت إجاباتهم بدرجة موافق فيما يخص بعد النموذج الديموقراطي، وذلك بتطبيقه في الشركة وقد تحصل على متوسط حسابي قدره 2.20 وانحراف معياري [1.033

البعد الثالث: النموذج الحر

جدول (22): يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات البعدالثاني النموذج الحر

البعد الثالث النموذج الحر		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	20	50	26.7	3.3	00	2,16	1,647
	النسبة	10	66.7	13.3	3.3	6.7	2,40	1,855
	النسبة	33.3	36.7	26.7	3.3	00	2,13	1,776

	تكرار	10	66.7	13.3	3.3	6.7	2,30	1,952
	تكرار	33.3	36.7	26.7	3.3	00	2,03	1,964
	تكرار	16.7	73.3	3.3	3.3	3.3	2,03	1,808
	تكرار	16.7	53.3	20	10	00	2,16	1,647
	تكرار	20	40	10	20	10	2,40	1,855
الدرجة الكلية للبعد الثالث							2.93	1.084

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جل الموظفين المستجوبين كانت إجاباتهم بدرجة موافقفيما يخص النموذج الحر، وقد تحصل على متوسط حسابي قدره 2.93 وانحراف معياري 1.084.

العنصر الثاني: تحليل العبارات الخاصة بأداء العاملين

جدول (23): يوضح تحليل إجابة المستجوبين لعبارات محور أداء العاملين

البعد الثالث أداء العاملين	التكرار	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	43.3	46.7	6.7	3.3	00	1,70	1,749
	تكرار	23.3	43.3	23.3	6.7	3.3	2,23	1,006

	نسبة.	23.3	46.7	23.3	6.7	00	2,13	1,860
	نسبة.	36.7	46.7	10	6.7	00	1,86	1,860
	نسبة.	36.7	26.7	13.3	16.7	6.7	2,30	1,317
	نسبة.	20	46.7	13.3	16.7	3.3	2,36	1,098
	نسبة.	43.3	16.7	16.7	20	3.3	2,23	1,304
	نسبة.	33.3	40	20	6.7	00	2,00	1,909
	نسبة.	33.3	36.7	16.7	13.3	00	2,10	1,028
	نسبة.	33.3	23.3	13.3	23.3	6.7	2,46	1,357
الدرجة الكلية للمحور أداء العاملين							2.13	1.048

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم المستجوبين كانت إجاباتهم متفاوتة بدرجة موافق وموافق بشدة فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بأداء العاملين مما يدل على رضا الموظفين داخل الشركة على القائد.

- **عرض نتائج الدارسة:**

بعد تحليل نتائج الاستمارة سنحاول في هذا الجزء تفسير النتائج المتواصل اليها واختيار الفروض باستخدام الارتباط الانحدار البسيط تبعا للفرضية المنطلق منها:

- ✓ **الفرضية الأولى:**" هل هناك علاقة بين نموذج القيادة الأتوقراطي وأداء العاملين".
- ✓ **الفرضية الثانية:**"هل هناك علاقة بين بين نموذج القيادة الديموقراطي وأداء العاملين"
- ✓ **الفرضية الثانية:**"هل هناك علاقة بين بين نموذج القيادة الحر وأداء العاملين "

ثم حساب معامل الارتباط بيرسون بين إجابات افراد العينة بين عبارات "النموذج الأوتوقراطي وأداء العاملين"واجابتهم حول عبارات"النموذج الديموقراطي وأداء العاملين "واجابتهم حول عبارات"النموذج الحر وأداء العاملين" والنتائج يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (24): علاقة بين الجزئين الأول والثاني

العبارات	معامل الارتباط بيرسون	تفسير دلالة
النموذج الأوتوقراطي وأداء العاملين	0.853	وجود علاقة ارتباط بين نموذج القيادة الأتوقراطي ودوره في رضا العملاء. ووجود علاقة ارتباط النموذج الديموقراطي المعمول به ورضا العملاء عند مستوى دلالة معنوية 0.01
النموذج الديموقراطي وأداء العاملين	0.762	
النموذج الحر وأداء العاملين	0.471	

** دال احصائيا عند معنوية 0.01

من خلال الجدول رقم (24) توجد علاقة ارتباط دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 على وجود ارتباط بين النموذج الأوتوقراطي وأداءالعاملين حيث كان معامل الارتباط**0.853 وهو دال احصائيا على وجود علاقة ارتباط طردية، وهو الحال كذلك على النموذج الديموقراطي وأداء العاملين حيث كان معامل الارتباط ** 0.762 وهو دال احصائيا على وجود علاقة ارتباط طردية، النموذج الحر وأداء العاملين كان معامل الارتباط **0.471 وهو دال احصائيا على وجود علاقة ارتباط طردية، وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضيات.

الجدول رقم (25): معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، اختبار مساهمة النموذج، اختبار تأثير النموذج بالنسبة للمتغير المستقل

H0 : لا يوجد تأثير دال إحصائي النماذج القيادة على أداء العاملين بشركة نفطال سعيدة.

H1 : يوجد تأثير دال إحصائيا لنماذج القيادة على أداء العاملين بشركة نفطال سعيدة..

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,646[a]	,417	,397	,25272

a. Predictors: (Constant), أداء_العاملين

المتغير المستقل	درجة تحقيق أداء العاملين	اختبار مساهمة النموذج F-test	دلالة المعنوية	معامل التحديد R2	اختبار التأثير T-test	النموذج
الجزء الثاني(M_01)	956.**	20.054**	0.000	0.417	7.559	درجة تحقيق رضا العميل=7.059 + (0.730) M_01

** دال احصائيا عند معنوية 0.01

Correlations

		البعد_الكلي	نماذج_القيادة	أداء_العاملين
البعد_الكلي	Pearson Correlation	1	,956**	,837**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	30	30	30
نماذج_القيادة	Pearson Correlation	,956**	1	,646**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	30	30	30
أداء_العاملين	Pearson Correlation	,837**	,646**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

بعد ان قمنا بحساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم اختبار مساهمة النموذج العلاقة باستخدام F ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل في التغيير الحاصل في درجة مساهمة كمتغير تابع وذلك باستخدام R2 ثم التأكد من معنوية تأثير هذا المتغير المستقل على مساهمة في تحقيق رضا العميل باستخدام T-test

بالنظر في الجدول يتضح وجود علاقة ارتباط دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 على وجود ارتباط بين أثر أثر النماذج القيادية على أداء العاملين حيث ان معامل الارتباط0.** 0.646 وهو دال احصائيا

ثم النظر الى جدول بحيث كانت قيمة اختبار (F= 20.054**) دالة احصائيا لانقيمةالدالة المعنوية 00.0 = Sig وهي أقل من مستوى الدالة المعنوية المعتمدة0.05، وبالتالي قبول هذا النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين نماذج القيادة وأداء العاملين في شركة نفطال سعيدة.

وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي هي يوجد تأثير دال إحصائيا للنماذج القيادية على أداء العاملين في شركة نفطال.

دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على درجة مساهمة نماذج القيادية على أداء العاملين وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، وتشير قيمة R2 = 0.417 الى ان نماذج القيادية تفسر التغير في أداء العاملين بنسبة 41.7 تقريبا وتبقى نسبة 58.3 تفسرها عوامل الأخرى بالإضافة الأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختيار العينة ودقة وحادت القياس وغيرها.

وتشير قيمة اختبار T الى ان تأثير النماذج القيادية على أداء العاملين لا يمكن ان يصل الى الصفر بمعنى ان النماذج القيادية لها تأثير على تحقيق رضا العميل.

من خلال الدراسة المتواضعة التي انجزناها بمؤسسة نفطال لولاية – سعيدة – تمكنا من تشخيص حالة مالية للمؤسسة و حسب ما نراه يمكن تحديد نقاط الضعف و نقاط القوة في ما يلي :

نقاط القوة :

- إن انفراد المؤسسة بهذا النشاط على المستوى الوطني و غياب المنافسة من شأنها التأثير على كل من المحيطين الداخلي و الخارجي،إذ يمكن تفعيل الموارد المتاحة و استغلالها عقلانيا للتطور، ناهيك عن أهمية هذه الميزة الإيجابية للتأثير على المحيط من حيث زيادة الموارد و المساهمة بصورة سليمة في تطوير الاقتصاد الوطني.
- موقع المؤسسة و طبيعة نشاطها يشكلان قطبا جغرافيا هاما.
- توسيع نشاطها إلى أسواق خارجية حيث تسعي إلى أسواق مغاربية وافريقية .

نقاط الضعف :

- بالرغم من الأهمية التي تمثلها هذه المؤسسة من حيث حجم النشاط و ارتفاع عدد المعاملات من حيث الكمية والقيمة إلا أننا نسجل افتقار هذه المؤسسة لقسم تكون مهمته تحليل و تقييم قوائمها المالية من أجل تحديد نقاط القوة و الضعف في عملية تسييرها بهدف استدراكها مستقبلا.
- يتوجب على المؤسسة تطبيق أساليب التحليل المالي، بما فيها الحديثة من أجل إلمام بجميع الجوانب التي أهملتها الأساليب التقليدية و هذا للحصول على تقييم بأكثر دقة ومصداقية.
- نقص في توحيد جهود المحللين و مختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي بالمؤسسة .
- عدم توفر البيانات التحليلية بصورة كافية لمتخذ القرار وهذا يرجع إما لعدم كفاءة متخذ القرار نفسه في تجميع البيانات اللازمة أو لقصور نظام المتبع في المؤسسة .
- الاهتمام بجزء من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية على سبيل المثال نذكر الاكتفاء بما يتضمنه جدول حساب النتائج .

الخاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوعنا استعمال آلية التحليل المالي في المؤسسة لضمان أفضل أداء و أصوب قرار تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة و لقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم أداء داخل المؤسسة ، والتي تخص الجانب المالي ألا و هو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة و توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي الأداء الكلي لها ، والذي يفترض يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسن لها البقاء و الاستمرار، ولا يأتي إلا باعتمادها على الأدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و التشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي و الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل فأصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة المرآة الحقيقية.

نتائج الدراسة(النظرية و التطبيقية):

- من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالأتي:

✓ التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للجصول على معلومات في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات.

✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسة بأعتبارها القاعدة المعلوماتية واستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في الأدوات التقليدية و الحديثة بحيث تظهر نقاط القوة و نقاط الضعف المؤسسة.

- من خلال اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة نفطال وحدة GPL سعيدة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:
- النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليل القوائم المالية لسنة 2009:

✓ قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها أي تغطية الأصول الجارية للخصوم الغير جارية (الديون قصيرة الأجل)

✓ الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي من خلال اللجوء إلى بيع المخزون لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

✓ قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات.

- ✓ المؤسسة استطاعت من خلال أموالها الدائمة تغطية الأصول غير الجارية ،بمعنى توفير هامش أمان يسمح لها بالوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل .
- ✓ استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .
- ✓ وجود تطور كبير في السنوات التي تلت سنة 2009 من خلال المردودية الاقتصادية و مساهمة الاصول في نشاط المؤسسة (حسب ما قاله المحاسب المالي لوحدة GPL سعيدة).

- النتائج التي توصلنا إليها من خلال الاستبيان:

- ✓ مواكبة المؤسسة للتطور التكنولوجي من خلال الأنظمة المعلوماتية الحديثة.
- ✓ وجود توافق و رضا واتصال بين العاملين و القائد مما يساهم في أداء أفضل للمؤسسة.
- ✓ توفر المؤسسة الامكانيات المادية للعاملين.
- ✓ استفادة معظم العاملين من دورات تكوينية داخل الوطن.

الإجابة على الفرضيات:

- ✓ الفرضية الأولى: تعتبر الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث أن التحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات التسيير المالي في المؤسسة الذي يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة من خلال البيانات و المعلومات التي تظهرها القوائم المالية
- ✓ الفرضية الثانية: فرضية صحيحة حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي بما فيها الأدوات التقليدية و الحديثة تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة وتساعد متخذ القرار في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب من أجل ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة.

أفاق الدراسة:

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي:

- ✓ تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية و التنبؤ بالمؤسسات الصناعية العامة الناجحة و المتعثرة.
- ✓ الرقابة و تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية العامة.
- ✓ مدى أهمية استخدام الموازنات التقديرية في اتخاذ القرارات الصائبة و تقييم الأداء في المؤسسات الصناعية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب :

1 – منير شاكر محمد، والأخرون، التحليل المالى: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

2– حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان ،2004.

3 – الحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

4 – ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، بدون سنة النشر.

5 – عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر ،1990.

6– الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبة ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية.

7– عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والأعمال الجامعية الأردنية، 2008، بدون بلد النشر.

8– باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ،1996.

9– ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

10– هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ،2000.

11– صادق الحسنى، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان، 1998.

12– أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004.

13– الجريدة الرسمية، العدد 19–15 مارس 2009.

14– محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

15– محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

16– عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي ، الجزائر.

17– د.مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية 388 معيار التقويم الأداء في مختلف الوحدات الاقتصادية، دار للنشر و التوزيع عمان أردن ، الطبعة الأولى 1427هـ–2007م.

18– صلاح الدين حسن السيسي , نظم المحاسبة و الرقابة لتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية, دار الوسام للنشر و الطبع, لبنان 1998.

19- محمد محمود يوسف, البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن, الدار الجامعية ,الإسكندرية,2006.

20- علي خلف حجاحجة ، إتخاذ القرارات الإدارية ، دار القنديل النشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى 2004.

21- حمودة خضير كاظم ، موسى سلامة اللوزي ، مبادئ الإدارة والأعمال، إثراء النشر و التوزيع ،عمان، 2008.

22- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية 388 معيار التقويم الأداء في مختلف الوحدات الاقتصادية.

23- محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى 1438هـ/ 2017م.

24- فهمي مصطفى، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى 2008.

25- محمد عبد السلام أحمد ، إبراهيم السيد ، إدارة الموارد المالية ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر ، الإسكندرية، 2017.

26- محي الدين عبد الرزاق حمزة، أساسيات التحليل المالي.

27- هيثم محمد الزعبي – الإدارة و التحليل المالي – دار الفكر للطباعة و النشر الأردن. الطبعة الأولى 2000.

28- سيد عليوة – الإدارة المالية الحديثة – مكتبة جزيرة الورد الطبعة الأولى.

29- محمد فركوس – الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 2001.

30- خالص صافي صالح – تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. الطبعة الثانية 2003.

31- هاشم أحمد عطية و محمد محمود عبد ربه محمد ، دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية لطبع و النشر، الإسكندرية ، مصر،2000.

32- رشا العصار، عاطف الأخرس ، عليان الشريف ، إيمان الهنيني ، أحمد الجعبري " الإدارة والتحليل المالي " دار البركة للنشر و التوزيع عمان. الطبعة الأولى 2001.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-WILD Etta ,McGraw- hill, Financial statementtnalysis, USA, 2005M.

2-Hervé Hutin ,La gestion Fnanciere,édition d'Organisation, 2000.

3- Laurent Belanger et al, G.R.H une approche globale et intégrée, ed gaetan Morin,3 impression, Québec 1984.

المذكرات:

1- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة ،2010.

2- مراد حمزة, رابحي احمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011.

3- طبابيبة سليمة ، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1، السنة الجامعية2013/2014.

4- نبيل قبلي ، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية و محاسبة و بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017.

المرواقع الالكترونية:

https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html

الملاحق

استبيان موجه للعاملين بمؤسسة نفطال سعيدة
حول النماذج القيادية و تأثيرها على أداء العاملين

السلام عليكم

يندرج هذا الاستبيان في اطار دراسة ميدانية للحصول على شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك و يناقش موضوع النماذج القيادية وتأثيرها على أداء العاملين لذا أرجو التكرم بالإطلاع على التوضيح المرفق لمعانى بعض المصطلحات و المفاهيم الواردة في الاستبيان.

ثم التكرم بقراءة العبارة بتأني و الإجابة بوضع علامة أمام × الاختيار الذي ترونة مناسب علما أن إجابتكم ستكون مفيدة جدا للبحث و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

و في الأخير لكم جزيل الشكر على مساعدتكم و تعاونكم

ضع العلامة (X) في المربع المقابل الإجابة المختارة:

المحور الأول : المعلومات العامة

1- الجنس:

- ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

اقل من 30 سنة ☐

من 30 إلى 39 سنة ☐

أكبر من 40 سنة ☐

3- المستوى الدراسي:

- اقل من البكالوريا ☐
- بكالوريا ☐
- ليسانس أو هندسة ☐
- ماجستير أو دكتوراه ☐

4- طبيعة المستجوب:

- مدير ☐ رئيس مصلحة أو رئيس قسم ☐ موظف ☐

5- سنوات الخبرة:

- اقل من 3 سنوات ☐
- من 3 إلى 5 سنوات ☐
- أكثر من 5 سنوات ☐

6- هل استفدتم من تكوينات داخل الوطن أو خارجه:

- نعم ☐ لا ☐ داخله ☐ خارجه ☐

7- هل الإمكانيات المادية متوفرة لديكم كاملة:

- نعم ☐ غير كاملة ☐ متطورة ☐

8- هل هناك مواكبة للتطور التكنولوجي داخل المؤسسة:

- نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني : النماذج القيادي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	النموذج الأوتوقراطي لا يقبل قائد أي اعتذار للتأخير أو الغياب					
02	يوزع القائد الواجبات على العاملين دون مراعاة قدراتهم					
03	يعطى القائد قدرا ضئيلا من الحرية للمرؤوسين للتحدث مع رؤسائهم					
04	يسعى القائد تطبيق تعليماته بحذافيرها					
05	يتردد القائد في إعطاء أي نوع من الحريات للعاملين					
06	يتوفر قدر ضئيل من الثقة بين القائد و الإتباع					
07	لا يهتم القائد بآراء المرسومين حول سلوكياته و تصرفاته					
08	مصدر الخبرة المستخدمة في اتخاذ القرار في الإدارة العليا فقط					
09	النموذج الديمقراطي القائد يشجع المناقشة الجماعية لأساليب العمل					
10	يطرح القائد أفكاره على العاملين لمناقشتها كما يشجع المبادرات الفردية					
11	يتم صياغة و وضع الأهداف بمشاركة كافة العاملين					
12	يوازن القائد في ممارسة دوره القيادي بين استخدام أسلوبي المشاركة والعقاب					

13	يمنح القائد الحرية التامة للمرؤوسين للتواصل مع رؤسائهم					
14	يعتبر القائد العاملين على قدر كافي من تحمل المسؤولية					
15	يأخذ القائد في عين اعتبار مصالح ومشاكل المرؤوسين					
16	المهم بالنسبة للقائد بناء فريق العمل عالي الأداء					
17	النموذج الحر يمتلك القائد ضعف الشخصية في اتخاذ القرار					
18	لا يهتم القائد بالمواظبة على العمل					
19	يتهرب القائد من إبداء الآراء والملاحظات للعمال					
20	يحصد العمال على الخبرة نتيجة استقلالية العمل					
21	نتيجة عدم التوجيه السليم و الرقابة الفعالة من قبل القائد يفسد مناخ العمل					
22	يعتمد العمال الرقابة الذاتية دون اللجوء إلى القائد					

محور الثالث:أداء العاملين

الرقم	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
01	تشجيع قائدك يدفعك لانجاز عملك بكفاءة					
02	عدم تفويض السلطات لك يعيق تحسين أدائك					
03	ضعف التفاعل بينك وبين قائدك يساهم في انخفاض مستوى أدائك					
04	اهتمام القائد باقتراحات العمال يشجعهم على رفع مستوى أدائهم					
05	العمل بواسطة الجماعة يسهل المهام ويحسن الأداء					
06	يتبادل أفراد فريق العمل الخبرات و المهارات بينهم					
07	العمل ضمن جماعة يقلل الصراعات ويرفع مستوى الأداء					
08	تقييم الأداء يعد حافزا للعاملين لتطوير أدائهم					
09	هناك تركيز على مبدأ الجدارة و الاستحقاق في الترقية بهدف تحسين الأداء					
10	تحقيق العدالة في تعامل قائدي معي يدفعني على رفع مستوى أدائي					

حسابات النتائج في 2009/12/31

	ملاحظة	N	N-1
قم الأعمال		750591001.32	
ير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		83194266.53	
نتاج المثبت		54655.73	
انات الاستغلال		74	
1- إنتاج السنة المالية		833839923.58	
شتريات المستهلكة		381059077.62	
خدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		87333624.61	
2- استهلاك السنة المالية		468392702.23	
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)		365447221.35	
باء المستخدمين		485602026.49	
ضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		14210007.67	
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال I		134364812.81-	
نتجات العملياتية الأخرى II		60550862.45	
أعباء العملياتية III		(20479833.48)	
خصصات للاهتلاكات والمؤونات IV		(136548564.66)	
تتناف عن خسائر القيمة والمؤونات V		5678511.66	
5- النتيجة العملياتية (V+IV-III-II + I)		225163836.84-	
نتوجات المالية I		5311939.55	
أعباء المالية II		(1229178.05)	
6- النتيجة المالية (I - II)		4082761.5	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		21081075.34-	
ضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		698و695	
ضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية		693و692	
جموع منتجات الأنشطة العادية			
جموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
ناصر غير العادية-المنتوجات(يطلب بيانها)		77	
ناصر غير العادية-الأعباء(يطلب بيانها)		67	
9- النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
صة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
نها حصة ذوي الأقلية(1)			
صة المجمع(1)			

رقم الحساب	الأصول	رصيد الافتتاحي	الاستحقاقات و المدفوعات	مبلغ صافي	مجموع الحركة	رقم الحساب	مجموعة	مبلغ	مجموع الحركة
02	**الاستثمار**					01	**الأموال الخاصة**		
20	مصاريف إعدادية.					10أو	صندوق الشركة		
21	القيم المعنوية.					11	أو صندوق الشخصي.		
22	الأراضي.	14703134.45		14703134.55		12	علاوات المساهمات.		
24	تجهيزات إنتاج.	1893485548.22	1562215275.43	331270272.79		13	احتياطات.		
25	تجهيزات اجتماعية.	4351915.76	4264720.30	87195.46		17	ارتباطات بين الوحدات.	426258562.00	
28	تجهيزات التنفيذ.	194140.80		194140.80		18	نتائج قيد التخصيص.		
						19	مؤونات للخسائر و التكاليف.	48274101.08	
	مجموع02	1912734739.33	1566479995.73	346254743.60	346254743.60		**مجموع01**	474532663.08	474532663.08
3	**المخزونات**					5	**الديون**		
30	البضائع.	11178616.03		11178616.03		52	ديون الاستثمار.	135588972.54	
31	مواد و لوازم.	95207674.40	2965580.59	92242093.81		53	ديون المخزونات.	65440108.35	
33	منتجات نصف مصنعة.					54	مبالغ محتفظ بها في الحساب.	3568603.47	
34	منتجات و أشغال قيد التنفيذ.					55	ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة.	79249493.47	
35	منتجات تامة الصنع.	1068464.82		1068464.82		56	ديون الاستغلال.	814256.03	
36	فضلات و مهملات					57	سلفات تجارية.		
37	مخزون في الخارج.	0.00		0.00		58	ديون مالية.		
						50	حسابات الأصول الدائنة.		
	مجموع03	107454755.25	2965580.59	104489174.66	104489174.66		**مجموع05**	284661433.73	284661433.73
4	**حسابات دائنة**								
42	ديون استثمارات المدينة.	20524595.50	27800.00	20496795.50					
43	ديون المخزونات المدينة.	4678.00		4678.00					
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة.								
45	سلفات الحساب.	297437.98		297437.98					
46	سلفات الاستغلال.	12237068.33		12237068.33					
47	ديون على الزبائن.	10788522.18	415245.59	10373276.60					
48	أموال رهن الإشارة.	44222507.35	262660.55	43959846.80					
40	حسابات الخصوم المدينة.								
	مجموع04	88074809.34	705706.13	87369103.21	87369103.21	88	**نتيجة السنة المالية**	-221081075.34	-221081075.34
	المجموع العام	2108264508.92	1570141282.45	538123226.47	538123226.47		**المجموع العام**	538123226.47	538123226.47